نزيف الصحافة

تقرير يدرس أهم 100 انتهاك تعرض لها الصحفيون خلال الفتره من 2015 إلى 2022 في 3 محافظات يمنيه

Free Media
Investigative Journalism

مركز فري ميديا FREE MEDIA للصحافة الاستقصائية

مؤسسة مدنية غير حكومية، غير ربحية، أنشئت في، عام 2018، ومسجلة لدى الجهات الرسمية بترخيص رقم (61) وتهدف إلى تعزيز ثقافة منهجية الصحافة الاستقصائية في أوساط الصحفيين والمؤسسات الإعلامية في اليمن، وتسعى إلى ترسيخ حرية الرأي والتعبير من أجل حماية حقوق الإنسان استنادا إلى المواثيق الدولية والتشريعات المحلية النافذة.

تشجع فري ميديا FREE MEDIA «الصحافة المتأنية» القائمة على المقابلات، والعمل الميداني والبحثي المستند لمصادر محققة، بغية الإجابة على سؤالين مركزين: كيف ولماذا، الغاية النهائية لهذا النوع من الصحافة، هو خدمة الصالح العام عبر تقديم روايات معمقة ودقيقة تخفف الاعتماد، غير المسبوق، على مقالات الرأي والتحليلات. تركز جهود فريقنا على قصص وتقرير وتحقيقات صحفية على مستوى عال من حيث التأثير، تكون سبباً في خلق تغيير على الأرض عوض انتظار حدوث هذا التغيير، كل ذلك مع الحرص على عدم التهاون في الالتزام بالمبادئ الصحفية التي توجه عملها: الموضوعية، الدقة وخدمة الصالح العام.

اليمن، تعز، حي وادي الدحي
+967736365353
+967775197019
Free1media1@gmail.com
FreeMediad
FreeMediad
Free Media

الفهرس

الملخص 2
المنهجية 7
الخلفية 8
الإطار القانوني 11
الفصل الأول: الاعتقال التعسفي 20
الفصل الثاني: ظروف الاحتجاز 27
الفصل الثالث: التعذيب 31
الفصل الرابع: الإختفاء القسري 36
الفصل الخامس: انتهاكات الحق في الحياة «القتل» 44
الفصل السادس: الصحفيات والناشطات 55
الفصل السابع: الأجهزة الأمنية والعسكرية والنيابات والمحاكم 65
التوصيات 76

الملخص

تعرضت حقوق الإنسان في اليمن لانتهاكات فظيعة، منذ اجتياح جماعة أنصارالله «الحوثيين» العاصمة اليمنية صنعاء، في 21 سبتمبر/أيلول 2014.

وتزايدت انتهاكات القانون الدولي الإنساني بحق المدنيين والأعيان المدنية، بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء شمالي اليمن وبدء مهاجمتهم للمحافظات اليمنية الأخرى، لتزيد حدة الصراع المسلح بين قوات الحكومة المعترف بها دولياً ـ تحت مظلة الرئيس اليمني السابق عبدربه منصور هادي، من جهة، وجماعة أنصارالله «الحوثيين» والقوات الموالية للرئيس اليمني الأسبق علي عبدالله صالح من جهة أخرى، قبل أن ينتهي تحالف صالح والحوثي في 2017 عقب دعوته لأنصاره للانتفاضة على الحوثيين، ما أدى إلى مقتله.

بحسب احصائيات نقابة الصحفيين اليمنيين رصدت المنظمات الدولية والمحلية خلال الفترة من 2015 حتى 2022، نحو 3000 انتهاك ضد الصحفيين بينها 49 واقعة قتل، وتوزعت بقية الانتهاكات بين الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب والملاحقات، إلى جانب إغلاق المؤسسات الإعلامية وحجب المواقع الالكترونية.

وقد انعكس الصراع على وضع الصحفيين اليمنيين في المجمل، فإلى جوار فقدانهم لوظائفهم، فُرضت قيودًا صارمة على مهنة الصحافة واعتبار الصحفيين أخطر من المحاربين في صفوف الأعداء، حسب تصريح زعيم جماعة أنصارالله «الحوثيين» في أحد خطاباته[1]، كل ذلك أدى إلى تقويض حرية الرأي والتعبير وغياب مؤسسات إنفاذ القانون وهيمنة الأجهزة القمعية بدلاً عنها، ما جعل مهمة ملاحقة المتورطين من أفراد الأجهزة الأمنية والعسكرية التشكيلات المسلحة، شبه مستحيلة، فكان الإفلات من العقاب هو السائد في معظم الانتهاكات إن لم يكن كلها.

مركز «فري ميديا للصحافة الاستقصائية» يُصدِر هذا التقرير، ضمن الجهود التي يبذلها مع المؤسسات الإعلامية والحقوقية الداعمة لحماية الحقوق والحريات في اليمن في إطار مشروع «أصوات حرة»، وهو مشروع هدفه رصد ودراسة أبرز 100 حالة انتهاك لحرية الرأي والتعبير التي

1 مقطع فيديو لزعيم جماعة أنصارالله وهو يحرض ضد الصحفيين: https://www.youtube.com/watch?v=0KyphBXojcw

قامت بها أطراف الصراع في ثلاث محافظات يمنية هي: «صنعاء، عدن، تعز» خلال الفترة من 2015 حتى 2022، كما يركز التقرير أيضاً على دراسة دور مؤسسات إنفاذ القانون في قضايا الانتهاكات ضد الصحفيين الذين يعملون في بيئة شديدة الرقابة والقمع، حيث تحتل اليمن المرتبة 169 من أصل 180 في مؤشر حرية الصحافة لمنظمة مراسلون بلا حدود". **ومن خلال الرصد المهني لقضايا الانتهاكات التي تطال الصحفيين وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان، توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:**

1. **القتل**: خلال الفترة من 2015 إلى 2022، تم توثيق مقتل 25 صحفيًا، في الثلاث المحافظات التي يستهدفها التقرير، بينهم صحفية في محافظة عدن وناشطة حقوقية في محافظة تعز جنوب اليمن.

في مناطق سيطرة جماعة أنصارالله «الحوثيين»، رصد التقرير، 5 وقائع قتل للصحفيين في صنعاء شمالي اليمن، منها 3 وقائع قتل كانت بغارات جوية من مقاتلات التحالف العربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية، وواقعة قتل تشير الأدلة إلى تورط جماعة أنصارالله «الحوثيين» في التدبير لها، والواقعة الخامسة أدانت المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء 7 أشخاص بارتكابهم جريمة قتل الصحفي عبدالكريم الخيواني وحكمت عليهم في 2020 بالإعدام.

وفي مناطق سيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، قتل 9 صحفيين في محافظة عدن الجنوبية بينهم صحفية، أما في محافظة تعز، فيرصد التقرير مقتل 11صحفيًا، بينهم ناشطة حقوقية، وتشير الأدلة إلى وقوف جماعة أنصارالله «الحوثيين» في معظم وقائع القتل التي طالت الصحفيين في محافظتي عدن وتعز.

ولم يجر التحقيق إلا في ثلاث وقائع قتل من أصل 25، ففي صنعاء تم الحكم بالإعدام على المتهمين بقتل الصحفي عبدالكريم الخيواني، بينما أغلقت نيابة غرب صنعاء ملف قضية قتل (اغتيال) الصحفي الاستقصائي محمد عبده العبسي. أما في محافظة عدن، فلم يتم التحقيق غير في قضية واحدة من أصل 9 قضايا قتل، حيث أدين واحد من المتهمين بقتل المدون والناشط المدني عمر باطويل، بينما تم في تعز تم تقديم المتهم بقتل الصحفي فواز الوافي للمحاكمة، وبقية القضايا لم يتم التحقيق فيها لأسباب غير معروفة.

2. **الاعتقال التعسفي:** رصد التقرير، 52 واقعة اعتقال تعسفي تعرض لها الصحفيون والحقوقيون في محافظات «صنعاء، عدن، تعز»، حيث اعتقلت الأجهزة الأمنية والاستخباراتية التابعة لمختلف أطراف الصراع في اليمن، الصحفيين من خلال مداهمة مساكنهم أو أماكن ممارسة أعمالهم، أو الأماكن العامة مثل الفنادق والطرقات دون أوامر قضائية. ومن خلال مقابلات معتقلين سابقين أو مقربين منهم، أو مقابلات مع محامين الدفاع،

يتضح أن كل عمليات الاعتقال جرت بصورة تعسفية، ولم يعرف المعتقلون سبب اعتقالهم، بالإضافة إلى أنهم حرموا من حق الاستعانة بالمحامين طوال فترة التحقيق. وتفاوتت فترات الاحتجاز من مكان لآخر، حيث وصلت مدة احتجاز بعض الصحفيين إلى أربع سنوات دون محاكمة.

ويكشف التقرير المحنة التي تعرض لها الصحفيون، بدءًا بالاعتقال التعسفي وتعرضهم للتعذيب وضروب المعاملة القاسية، والسجن بمعزل عن العالم الخارجي، مرورًا بالتحقيق من جانب الأجهزة المتعددة. وذلك مخالف للدستور والقانون اليمني والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، (تفاصيل ذلك ورد في الباب الثاني من هذه التقرير).

3. **الاخفتاء القسري:** يدرس التقرير، 48 واقعة إخفاء قسري تعرض لها الصحفيون في الثلاث المحافظات التي يستهدفها التقرير، **وتصدرت المناطق الواقعة تحت سيطرة** جماعة أنصارالله «الحوثيين» وقائع إخفاء 36 صحفياً، منها 34 واقعة إخفاء في العاصمة صنعاء، و2 آخرين في مناطق سيطرة الجماعة شمال شرقي محافظة تعز. **وفي مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً**، بمحافظتي عدن وتعز، بلغ عدد وقائع الإخفاء القسري التي يدرسها التقرير 12 وقائعة، موزعة على هذا النحو: 5 وقائع إخفاء قسري في محافظة عدن، على يد قوات المجلس الانتقالي الجنوبي، و5 وقائع على يد أجهزة الاستخبارات العسكرية وقوات المحور العسكري في محافظة تعز، وواقعتين على يد مسلحين مجهولين.
4. **التعذيب:** تَعرض جميع الصحفيين المعتقلين، في محافظات «صنعاء، عدن، تعز»، للتعذيب بعد اعتقالهم، أو لشكلٍ ما من ضروب المعاملة السيئة والقاسية والمهينة طوال فترة الاحتجاز، وتنوعت صنوف التعذيب التي لحقت بهم، بين الضرب والركل والإعدام الوهمي أو إجبارهم على الوقوف بأوضاع مؤلمة والتعليق من الرسغين والتهديد بالقتل، والاستجواب لأيام متتالية، والحرمان من النوم وغير ذلك، ونتيجة التعذيب؛ مات أحد الصحفيين بعد يومين من الإفراج عنه من سجون جماعة أنصارالله «الحوثيين» شمال شرقي تعز، بينما لا يزال أكثر المعتقلين يعانون من تداعيات التعذيب مثل آلام الظهر، وغيرها من المشاكل الصحية نتيجة المعاملة القاسية وعدم الحصول على القدر الكافي من الرعاية الصحية خلال فترة الاحتجاز.
5. **الصحفيات والناشطات:** تعرضت الصحفيات والناشطات في اليمن، للعديد من الانتهاكات التي لحقت بالصحافة بين 2015 و2022. وفي محافظات «صنعاء، عدن، تعز» وثق التقرير نماذج من الانتهاكات التي تعرضت لها الصحفيات في البلاد، وتربعت جماعة أنصارالله «الحوثيين» على رأس قائمة منتهكي حقوق الصحفيات بما في ذلك حقهن في الحياة. **ففي جريمة اغتيال الصحفية رشا الحرازي** في محافظة عدن جنوب اليمن، فإن الحوثيين يقفون خلف زراعة العبوة الناسفة في سيارة زوجها الصحفي محمود العتمي، بحسب إفادة أحد المحققين. **وتشير الدلائل أن الناشطة رهام البدر،** التي قُتلت في محافظة تعز، فقدت حياتها برصاص

أحد قناصي جماعة أنصارالله «الحوثيين» في إحدى مناطق الاشتباكات الدائرة في تعز بين الجيش التابع للحكومة اليمنية وجماعة الحوثي التي كانت متحالفة مع قوات الرئيس الأسبق علي صالح في ذلك الوقت.

و**بالإضافة إلى هذه الانتهاكات، يوثق التقرير وقائع اعتقال وتحرش جنسي وتعذيب** في صنعاء، علاوة على واقعة حكم بالإعدام تم التراجع عنه، **وفي تعز رصد** الفريق أربع وقائع انتهاك للصحفيات على يد مؤسسات تتبع الحكومة المعترف بها دولياً، تمثلت بملاحقات أمنية وقضائية، وتهديد، واعتداء.

6. **مؤسسات إنفاذ القانون:** اتُهمت مؤسسات إنفاذ القانون، بما في ذلك الشرطة وقوات الأمن وأجهزة المخابرات في اليمن، بالفشل في توفير الحماية الكافية للصحفيين أو التحقيق في الاعتداءات ضدهم. وقد ساهم عدم اتخاذ الإجراءات هذا في خلق مناخ من الإفلات من العقاب، حيث لا يُحاسب من يهاجمون الصحفيين، يتضح ذلك من خلال دراسة التقرير لأداء كافة المؤسسات المعنية في إنفاذ القانون ومدى التزامها بالنصوص القانونية والدستورية والمواثيق الدولية المصادق عليها من قبل اليمن.

واتضح أن جميع مؤسسات إنفاذ القانون لم تتبع الاجراءات القانونية التي تحمي المتهمين، إذ اعتقلت الصحفيين دون أوامر قضائية، كما أنها داهمت منازلهم وأماكن تواجدهم بأوقات لا يسمح بها القانون، إضافة إلى عدم احترام حق المعتقلين في معرفة التهم الموجهة إليهم وأسباب اعتقالهم، وفي المعتقلات، لم يُسمح لهم بالتواصل مع ذويهم والاستعانة بمحامين.

وتعاملت مؤسسات إنفاذ القانون، مع الصحفيين المعتقلين بضروب من المعاملة المهينة والسيئة مثل التعذيب وإجبار الضحايا على الاعتراف بتهم مزعومة، وتوقيع محاضر لا يعرفون مضمونها، إضافة إلى عدم إحالة قضاياهم للنيابات والمحاكم لاستكمال إجراءات التقاضي خلال المدة التي ينص عليها القانون.[2] كما سيتضح في فصول هذا التقرير.

وتبيّن أن جميع المؤسسات الأمنية والعسكرية والقضائية والهياكل المستحدثة، سواء تلك التابعة لجماعة أنصارالله «الحوثيين» أو التابعة للشرعية «الحكومة المعترف بها دولياً»، تخضع للتوجه السياسي لأطراف الصراع، حيث لم تحترم هذه المؤسسات النصوص القانونية والدستورية التي تلزمها بتطبيق إجراءات واضحة تحفظ حقوق المتهمين. ومن وقائع محاكمة الصحفيين، يتضح عدم خضوعها لمعايير المحاكمة العادلة، حيث أحيلت قضايا الصحفيين للمحاكمة لدى النيابة والمحكمة الجزائية المتخصصة، الأمر الذي يكشف عن تعطيل دور النيابات والمحاكم العامة العادية عن أداء مهامها، من أجل إضعاف استقلالية القضاء وتعطيل آليات مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.

2 - المادة (48) من الدستور اليمني، والمواد (6،7،11،132،133،134،137،139،164،77،173،185) من قانون الإجراءات الجزائية

ويظهر القصد السياسي في محاكمة الصحفيين، إذ يوثق التقرير حكماً بإعدام أربعة صحفيين، صدر عن المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء، وحكمت على ٤ أخرين بينهم ناشطة بالسجن لمدد أقلها ٣سنوات وأكثرها ١٠ سنوات، استنادا بشكل كبير، أو فقط، على اعترافات أكد المتهمون أنها انتُزعت منهم بالإكراه من خلال التعذيب وسوء المعاملة، ما يؤكد على أن المحاكم لم تلتزم بالقانونين الدولي واليمني الذي يضمن إجراء تحقيقات نزيهة في أي مزاعم بشأن التعذيب أو سوء المعاملة، وأنه لا يمكن قبول الاعتراف كدليل في الدعوى، إلا بعد أن يجد تحقيق جدّي أن مزاعم التعذيب باطلة.

المنهجية

سياقات هذا التقرير تبحث في سلسلة الانتهاكات المرتكبة بحق الصحفيين في ثلاث محافظات يمنية «صنعاء، عدن، تعز» خلال الفترة من 2015 إلى 2022، وشملت هذه الانتهاكات: وقائع القتل، والاعتقالات التعسفية، والاخفاء القسري، والتعذيب، والاعتداء، والتضييق على الحريات، وإفلات المتورطين من العقاب وغياب ضغط دولي لتحقيق المساءلة.

وعلى مدى سته أشهر، رصد مركز فري ميديا للصحافة الاستقصائية، أهم 100 انتهاك ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، في المحافظات الثلاث الواقعة تحت سيطرة أطراف الصراع المختلفة.

قام مركز فري ميديا بتصميم استمارة لرصد الانتهاكات كأداة من أدوات الرصد والتوثيق مع الحرص أن يكون هناك مصدر واحد على الأقل للمعلومات يكون الضحية نفسه أو قريب من الدرجة الأولى للضحية مع إفادة محامي الدفاع، وكذلك شاهد واحد يدعم إفادة الضحية، مع الخرص أن تتوفر الشروط القانونية في الشهود، مع الحرص أن يكون الشاهد قد شهد الواقعة بنفسه، وقد حرص مركز فري ميديا للصحافة الاستقصائية على الالتزام بالقيم والمبادئ الأخلاقية التي تضمن القيام برصد وتوثيق الانتهاكات المرتكبة من قبل جميع أطراف النزاع بكل شفافية وحياد وموضوعية. كما حرصنا على عدم الإضرار بالضحايا والشهود واحترام الخصوصية وضمان سلامتهم.

لذلك جميع المعلومات الواردة في هذا التقرير كانت نتيجة لعملية رصد وتوثيق أجراها فريق مركز فري ميديا للصحافة الاستقصائية، معتمدين على مقابلات مباشرة في بعض الحالات ومقابلات عن بُعد أجريت عبر الهاتف والتطبيقات الآمنة أخرى في بعض الحالات وذلك خلال الفترة من أغسطس/آب حتى ديسمبر/كانون الأول من العام 2022، وذلك مع عدد من الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات، أو مع مقربين منهم. كما أجريت مقابلات مع عدد من المحامين لبعض الحالات الواردة في التقرير، بالإضافة إلى اطلاع فريق مركز فري ميديا على بعض عرائض الاتهام والمذكرات القانونية لبعض المعتقلين الذين وثقت حالاتهم في هذا التقرير.

واعتمد التقرير أيضًا على المعلومات مفتوحة المصدر الموثقة في تقارير منظمات المجتمع اليمنية، بما في ذلك منظمة مواطنة ومنظمة سام بالإضافة لما ورد في تقارير المنظمات الدولية، مثل تقارير هيومان رايتس ووتش، ومنظمة مراسلون بلا حدود ومنظمة العفو الدولية، إضافة إلى مقابلات مع مسؤولين في الحكومة اليمنية لهم ارتباط وظيفي في التعامل مع قضايا

انتهاكات حقوق الإنسان، بينهم موظفين في المباحث الجنائية والنيابات في عدن وتعز.

ونشير إلى أن الأعداد الواردة في التقرير هي ما تم التحقق منها له من خلال عملية الرصد والتوثيق ولا تعكس بالضرورة واقع الانتهاكات على الأرض، إنما تساهم في كشف الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيين في المناطق المستهدفة.

وقد تم اختيار حالات الدراسة المذكورة في هذا التقرير بناء على موافقة الضحية أو أقاربه أو محاميه على النشر، مع مراعاة عدم الإضرار بالضحية أو الشهود، كما تم مراعاة تنوع الحالات بحسب الجهات المرتكبة للانتهاكات والنطاق الجغرافي.

وقد حددت فري ميديا المسؤولين عن الانتهاكات بحق الصحفيين الواردة في هذا التقرير، من خلال إفادة الضحايا والشهود ومحامين الدفاع وكذلك من خلال سياق الوقائع.

وكتب مركز فري ميديا للصحافة الاستقصائية إلى مجلس القضاء الأعلى في الحكومة المعترف بها دولياً وإلى سلطات جماعة الحوثي «أنصار الله» في صنعاء، في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، للمطالبة بالرد على النتائج التي خلص إليها هذا التقرير، إضافة لطلب معلومات عن التحقيق والملاحقة القضائية في الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين، لكنها لم تتلق أي رد حتى يناير/كانون الثاني 2023وهو وقت تحرير هذا التقرير.

الخلفية

بعد موجة من الاحتجاجات المعروفة باسم ثورات الربيع العربي، التي لم تستغرق وقتا طويلا لتصل اليمن بعد الثورة التونسية، ولأن اليمن بلد فقير مع حكومة معترف بفسادها على نطاق واسع، شهد مع بداية 2011، اندلاع ثورة الشباب اليمنية، في الوقت الذي كانت البلاد تواجه تحديات من تنظيم القاعدة والحراك الجنوبي في الجنوب وجماعة أنصارالله «الحوثيين» في الشمال.

إذ خرج اليمنيون بحشود واسعة في 2011، احتجاجاً على نظام الرئيس علي عبدالله صالح، الذي نقل سلطته لنائبه وقتئذ عبدربه منصور هادي كرئيس للبلاد، وبعد ذلك وطبقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية تم انتخابه رسمياً رئيساً بدون معارضة، وكان ينظر على نطاق واسع أن انتخابه يوم 24 فبراير/شباط 2012، استكمال لأهداف ثورة الشباب التي بدأت في 2011، إلا أن الحراك الجنوبي قاطعوا الانتخابات الرئاسية، كما فعل الحوثيين.

وعقب ذلك دخل اليمنيون في 2013 مؤتمر الحوار الوطني، والذي ضم تشكيلات سياسية ومجتمعية واسعة، بما في ذلك جماعة أنصارالله «الحوثيين»، وتم صياغة مسودة الدستور الاتحادي بعد نقاشات مستفيضة مع مكونات مؤتمر الحوار.

إلا أن جماعة أنصارالله «الحوثيين»، التي استغلت احتجاجات اليمنيين وأعلنت تأييدها لهم، بعد أن خاضت ستة حروب مع قوات الجيش اليمني. انقلبت على مخرجات الحوار الوطني، إذ بدأوا باجتياح المحافظات المتاخمة لمحافظة صعدة، وهي المحافظة التي تعد معقل الجماعة شمال البلاد.

حالة الخصام بين الرئيس السابق علي عبدالله صالح والقوى السياسية جعلته يتحالف مع الحوثيين، ليساعدهم في السيطرة على بقية المحافظات، وفي 21سبتمبر/أيلول 2014، اجتاحت جماعة أنصارالله «الحوثيين» العاصمة صنعاء.

اختطف الحوثيون، في 17 يناير/كانون الثاني 2015 مدير مكتب رئيس الجمهورية أحمد عوض بن مبارك المرشح لتشكيل الحكومة، بتهمة الفساد المالي والإداري وتمرير «مسودة الدستور» دون توافق على مسألة شكل الدولة، بالإضافة إلى اختطاف قيادات سياسية وعسكرية عليا، كما فرض الحوثيون الإقامة الجبرية على الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي؛ وأعلنوا تشكيل مجلس حكم سمى بالمجلس السياسي من الحوثيين والمسؤولين المنتمين لحزب المؤتمر الشعبي

العام جناح الرئيس السابق على صالح، ثم بدأ الحليفين «صالح والحوثي» بالزحف نحو محافظات وسط وجنوب اليمن، الأمر الذي مكن الرئيس هادي من الفرار من صنعاء إلى عدن، التي أعلنها بعد ذلك عاصمة مؤقتة للبلاد.

طلب الرئيس هادي، من المملكة العربية السعودية، تدخلاً عسكرياً لدحر الحوثيين وصالح من المحافظات التي وقعت تحت سيطرتهم، ولقت دعوة التدخل ترحيباً حاراً، حيث أثار تمدد الحوثيين على أراض واسعة من الجمهورية اليمنية، قلق المملكة العربية السعودية ودول الخليج نظراً لعلاقة «الحوثيين» بإيران؛ لذلك سرعان ما تم تشكيل التحالف العربي لدعم الشرعية، وهو تحالف عسكري من عدة دول عربية، تقوده المملكة العربية السعودية، وفي 26 مارس / آذار 2015، بدأ التحالف بقصف مواقع الحوثيين وتشكيلاته المتحالفة مع صالح الذي لم يدم كثيرًا، ففي ديسمبر/كانون الأول 2017 تخلصت جماعة أنصار الله «الحوثيين»، من حليفها الاستراتيجي باغتياله وبسط نفوذها على مفاصل صنع القرار والتفرد بإدارة العاصمة صنعاء وباقي المناطق الواقعة تحت سيطرتها.

وبالمقابل لم تتوحد المكونات المساندة للحكومة الشرعية المعترف بها دولياً، لقد نشبت جولات من الصراعات البينية، لعل أبرزها المواجهات بين قوات من الجيش التابع لوزارتي الدفاع والداخلية، وتشكيلات تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات، بعد إعلانه الإدارة الذاتية للمحافظات الواقعة تحت سيطرته، ومنها عدن العاصمة المؤقتة للبلاد. وفي تعز جنوب البلاد، نشبت اشتباكات مسلحة بين تشكيلات عسكرية مختلفة تابعة لمحور المحافظة العسكري.

كل هذه المواجهات، بين طرفين رئيسين: الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً ممثلة بقوات الجيش وبإسناد من التحالف العربي بقيادة السعودية، وقوات جماعة أنصارالله «الحوثيين» المدعوم من إيران والمتحالف مع علي صالح، ثم الصراعات البينية بين مكونات كل طرف، انعكس ذلك على حقوق الإنسان بشكل عام، وحرية الرأي والتعبير بشكل خاص، وعلى مدى السبع السنوات الماضية، ارتكب جميع أطراف الصراع، انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدولي.

وكان الصحفيون اليمنيون، من الفئات البارزة التي تعرضت للقمع والملاحقة، وخاصة أولئك الذين يثيرون قضايا حقوق الإنسان، تعرضوا لسلسة من الانتهاكات التي تصل إلى حد جرائم الحرب في بعض الوقائع، والتي منها: القتل، الاعتقالات التعسفية، والإختفاء القسري، والتعذيب، والاعتداءات، وغير ذلك من الانتهاكات التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية المختلفة التابعة لأطراف الصراع.

وتوضح هذه الانتهاكات خطورة ممارسة الحق في حرية التعبير في بيئة صعبة، وغياب الدعم الدولي الضاغط من أجل تحقيق المساءلة في الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيين، في ظل الاتجاه السائد للإفلات من العقاب.

ويساور مركز «فري ميديا للصحافة الاستقصائية» القلق من أن الإفلات من العقاب والتستر على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، يشجع مرتكبي الجرائم على الاستمرار في ممارسة الانتهاكات، ويلحق الضرر بمجتمعات بأكملها، وللمساهمة في التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب، وتفعيل آليات المساءلة بحق مرتكبي الانتهاكات ضد الصحفيين، جاء مشروع «أصوات حرة» ـ الذي ينفذه مركز فري ميديا للصحافة الاستقصائية في ثلاث محافظات يمنية هي «صنعاء، عدن، تعز» ـ لتعزيز المناصرة والحماية القانونية للصحفيين، من خلال تقصى أنماط الانتهاكات لحرية الرأي والتعبير، ودراسة دور مؤسسات إنفاذ القانون في قضايا الانتهاكات، إضافة إلى أن المشروع يعمل على زيادة الوعي بانتهاكات حرية الرأي والتعبير في اليمن، وحشد الرأي العام الدولي من أنحاء مختلفة من العالم لتسليط الضوء على هذه الانتهاكات والضغط باتجاه مساءلة ومحاسبة المتورطين، وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

الإطار القانوني

يعتبر اليمن طرفاً في أغلب المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني «اتفاقيات جنيف الأربع» والقانون الجنائي الدولي، لذلك فهو يخضع لأحكام هذه المعاهدات التي تفرض، من بين عدة أمور، التزامات باحترام الحق في الحياة وحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وحظر الاخفاء القسري، والحق في حرية التعبير. وانتهكت أطراف الصراع هذه المعاهدات والاتفاقيات والقوانين الدولية، كما أنها ومن خلال المؤسسات «الأمنية والعسكرية، والنيابات، والمحاكم» ارتكبت سلسلة من الخروقات القانونية والدستورية بحق الصحفيين.

القوانين الدولية

يوضح هذا التقرير تعرض حرية الصحافة في اليمن لهجمات غير عادية أدت إلى تراجع مخيف في النشاط الإعلامي في البلاد. لذلك يبدو أن هذه التهديدات والاعتداءات تنتهك الحق الفردي والجماعي في حرية التعبير، المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

المادة (19): «لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافي».

المادة (5): «لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة».

المادة (10): «لكلّ إنسان، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحقُّ في أن تَنظر قضيتَه محكمةٌ مستقلَّةٌ ومحايدةٌ، نظرًا مُنصفًا وعلنيًّا، للفصل في حقوقه والتزاماته وفى أيَّة تهمة جزائية تُوجَّه إليه».

العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

المادة (19) (2): «لكل شخص الحق في اعتناق الآراء من دون أي تدخل، ولكل شخص الحق في حرية التعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافي، وذلك إما شفهياً أو خطياً أو طباعة أو بشكل فني أو من خلال أي نوع آخر من الإعلام من اختياره/ها».

المادة (14) (3) (أ، ب، ج، ز): «لكل متهم بجريمة أن يتمتع أثناء النظر في قضيته، وعلى قدم المساواة التامة، بالضمانات الدنيا التالية:

أن يتم إعلامه سريعا وبالتفصيل، وفى لغة يفهمها، بطبيعة التهمة الموجهة إليه وأسبابها، (ب) أن يعطى من الوقت ومن التسهيلات ما يكفيه لإعداد دفاعه وللاتصال بمحام يختاره بنفسه، (ج) أن يحاكم دون تأخير لا مبرر له. (ز) ألا يكره على الشهادة ضد نفسه أو على الاعتراف بذنب.»

المادة (7): «لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة...».

المادة (9):

1- لكل فرد حق في الحرية وفى الأمان على شخصه، ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفًا، ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقًا للإجراء المقرر فيه.
2- **يتوجب إبلاغ** أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعًا بأية تهمة توجه إليه.
3- **يقدم الموقوف** أو المعتقل بتهمة جزائية، سريعاً، إلى أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانونًا مباشرة وظائف قضائية، ويكون من حقه أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو أن يفرج عنه، ولا يجوز أن يكون احتجاز الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة هو القاعدة العامة
4- **لكل شخص** حرم من حريته بالتوقيف أو الاعتقال حق الرجوع إلى محكمة لكي تفصل هذه المحكمة دون إبطاء في قانونية اعتقاله، وتأمر بالإفراج عنه إذا كان الاعتقال غير قانوني.
5- لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال غير قانوني حق في الحصول على تعويض.

اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة على:

المادة (2):

1- **تتخذ كل** دولة طرف اجراءات تشريعية أو ادارية أو قضائية فعالة أو أية اجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لاختصاصها القضائي.
2- **لا يجوز التذرع** بأية ظروف استثنائية أياً كانت، سواء أكانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديداً بالحرب أو عدم استقرار سياسي داخلي أو اية حالة من حالات الطوارئ العامة الاخرى، كمبرر للتعذيب.

3- **لا يجوز** التذرع بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى مرتبة أو عن سلطة عامة كمبرر للتعذيب.

المادة (12): «تضمن كل دولة طرف قيام سلطاتها المختصة بإجراء تحقيق سريع ونزيه كلما وجدت أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن عملاً من أعمال التعذيب قد ارتكب في أيٍ من الأقاليم الخاضعة لولايتها القضائية».

المادة (13): «تضمن كل دولة طرف لأي فرد يدعي بأنه قد تعرض للتعذيب في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية، الحق في أن يرفع شكوى إلى سلطاتها المختصة وفي تنظر هذه السلطات في حالته على وجه السرعة وبنزاهة، وينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان حماية مقدم الشكوى والشهود من كافة أنواع المعاملة السيئة أو التخويف نتيجةً لشكواه أو لأي أدلة تقدم».

المادة (14):

1- **تضمن** كل دولة طرف، في نظامها القانوني، إنصاف من يتعرض لعمل من أعمال التعذيب وتمتعه بحق قابل للتنفيذ في تعويض عادل ومناسب بما في ذلك وسائل إعادة تأهيله على أكمل وجه ممكن، وفي حالة وفاة المعتدى عليه نتيجة لعمل من أعمال التعذيب، يكون للأشخاص الذين يعولهم الحق في التعويض.

2- **ليس في هذه** المادة ما يمس أي حق للمعتدى عليه أو لغيره من الاشخاص فيما قد يوجد من تعويض بمقتضى القانون الوطني.

المادة (15): «تضمن كل دولة طرف عدم الاستشهاد بأية أقوال يثبت أنه تم الإدلاء بها نتيجة للتعذيب كدليل في أية إجراءات، إلا إذا كان ذلك ضد شخص متهم بارتكاب التعذيب كدليل على الإدلاء بهذه الأقوال».

الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري:

ما يتعلق بالاختفاء القسري، يمكنك العودة إلى المواد من 1: 25 من نصوص **الاتفاقية**.

قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء

إن الظروف التي اعتقل فيها الصحفيون تمثل انتهاكًا لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء «قواعد نيلسون مانديلا» فيما يخص مستلزمات الإعاشة الكافية، والنوافذ والضوء، ومرافق الصرف الصحي، والنظافة الشخصية والملبس، والطعام والتريض بالخارج والخدمات الطبية.[1]

1 القواعد رقم 10، 11، 12، 13، 15، 16، 18، 20، 21، 22، 23، 24، 25 من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

الدستور اليمني:

المادة (42): «لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون».

المادة (48):

أ- تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم ويحدد القانون الحالات التي تقيد فيها حرية المواطن ولا يجوز تقييد حرية أحد إلا بحكم من محكمة مختصة.

ب- لا يجوز القبض على أي شخص أو تفتيشه أو حجزه إلا في حالة التلبس أو بأمر توجبه ضرورة التحقيق وصيانة الأمن يصدره القاضي أو النيابة العامة وفقا لأحكام القانون، كما لا يجوز مراقبة أي شخص أو التحري عنه إلا وفقًا للقانون وكل إنسان تقيد حريته بأي قيد يجب أن تصان كرامته ويحظر التعذيب جسدياً أو نفسياً أو معنوياً ويحظر القسر على الاعتراف أثناء التحقيقات وللإنسان الذي تقيد حريته الحق في الامتناع عن الإدلاء بأية أقوال إلا بحضور محاميه، ويحظر حبس أو حجز أي إنسان في غير الأماكن الخاضعة لقانون تنظيم السجون، ويحرم التعذيب والمعاملة غير الإنسانية عند القبض أو أثناء فترة الاحتجاز أو السجن.

ج- كل من يقبض عليه بصفة مؤقتة بسبب الاشتباه في ارتكابه جريمة يجب أن يقدم إلى القضاء خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ القبض عليه على الأكثر وعلى القاضي أو النيابة العامة تبليغه بأسباب القبض واستجوابه وتمكينه من إبداء دفاعه واعتراضاته ويجب على الفور إصدار أمر مسبب باستمرار القبض أو الإفراج عنه، وفي كل الأحوال لا يجوز للنيابة العامة الاستمرار في الحجز لأكثر من سبعة أيام إلا بأمر قضائي ويحدد القانون المدة القصوى للحبس الاحتياطي.

د- عند إلقاء القبض على أي شخص لأي سبب يجب أن يخطر فورًا من يختاره المقبوض عليه كما يجب ذلك عند صدور كل أمر قضائي باستمرار الحجز فإذا تعذر على المقبوض عليه الاختيار وجب إبلاغ أقاربه أو من يهمه الأمر.

هـ-يحدد القانون عقاب من يخالف أحكام أي فقرة من فقرات هذه المادة كما يحدد التعويض المناسب عن الأضرار التي قد تلحق بالشخص من جراء المخالفة ويعتبر التعذيب الجسدي أو النفسي عند القبض أو الاحتجاز أو السجن جريمة لا تسقط بالتقادم ويعاقب عليها كل من يمارسها أو يأمر بها أو يشارك فيها.

المادة (149): «القضاء سلطة مستقلة قضائياً ومالياً وإداريًا والنيابة العامة هيئة من هيئاته وتتولى المحاكم الفصل في جميع المنازعات والجرائم، والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأية جهة وبأية صورة التدخل في القضايا أو في شأن من شئون العدالة ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون ولا تسقط الدعوى فيها بالتقادم».

القوانين اليمنية

انتهكت الأجهزة الأمنية والعسكرية والنيابات والمحاكم، الحقوق المكفولة في القانون للصحفيين/ الضحايا، منها ما ورد **في:**

قانون الإجراءات الجزائية:

المادة (4): «المتهم برئ حتى تثبت إدانته، ويفسر الشك لمصلحة المتهم، ولا يقضي بالعقاب إلا بعد محاكمة تجرى وفق أحكام هذا القانون وتصان فيها حرية الدفاع».

المادة (6): «يحظر تعذيب المتهم أو معاملته بطريقة غير إنسانية أو إيذائه بدنياً أو معنوياً لقسره على الاعتراف، وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة شيء مما ذكر يهدر ولا يعول عليه».

المادة (7): «الفقرة (1) الاعتقالات غير مسموح بها إلا فيما يرتبط بالأفعال المعاقب عليها قانونًا ويجب أن تستند إلى القانون. والفقرة (2) تفرج النيابة العامة فوراً عن كل شخص قيدت حريته خلافا للقانون أو وضع في الحبس الاحتياطي لمدة أطول مما هو مصرح به في القانون أو في الحكم أو أمر القاضي».

المادة (9) :

1- حق الدفع مكفول وللمتهم أن يتولى الدفاع بنفسه كما له الاستعانة بممثل ل لدفاع عنه في أية مرحلة من مراحل القضية الجزائية بما في ذلك مرحلة التحقيق وتوفر الدولة للمعسر والفقير مدافعا عنه من المحامين المعتمدين ويصدر مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العدل لائحة بتنظيم أمور توفير المدافع من المحامين المعتمدين للمعسر والفقير.

2- يجب على مأمور الضبط القضائي والنيابة العامة والمحكمة ان ينبهوا المتهم إلى ماله من حقوق تجاه التهمة الموجهة إليه وإلى وسائل الإثبات المتاحة له وأن يعملوا على صيانة حقوقه الشخصية والمالية.

المادة (11): «الحرية الشخصية مكفولة ولا يجوز اتهام مواطن بارتكاب جريمة ولا تقيد حريته إلا بأمر من السلطات المختصة وفق ما جاء في هذا القانون».

المادة (77) عند إلقاء القبض على أي شخص لأي سبب يجب ان يخطر فورا من يختاره المقبوض عليه بواقعة القبض عليه كما يجب ذلك عند صدور كل أمر قضائي باستمرار الحجز فإذا تعذر على المقبوض عليه الاختيار وجب إبلاغ أقاربه أو من يهمه الأمر.

المادة (132): «لا يجوز تفتيش الأشخاص أو دخول المساكن أو الاطلاع على المراسلات البريدية أو تسجيل المحادثات السلكية أو اللاسلكية أو الشخصية وكذا ضبط الأشياء إلا بأمر من النيابة العامة أثناء التحقيق أو من القاضي أثناء المحاكمة».

المادة (133): «تفتيش الشخص يكون بالبحث عما يكون في جسمه أو ملابسه أو أمتعته

الموجودة معه». **إضافة** للمواد «من 134وحتى 137 ومن 139 وحتى 164» والتي توضح كيفية إجراء التفتيش ووقت إجراءه والإجراءات التي يجب على القائم بالتفتيش السير فيها أثناء التفتيش وتحريز المضبوطات والشروط الواجب توافرها للقيام بتفتيش الشخص أو المساكن والصلاحيات المخولة للقائم بالتفتيش أثناء التفتيش والأمور التي تحظر عليه القيام بها أثناء التفتيش وغير ذلك من الأمور التي يقصد بها صون حرمة المساكن والأسرار الشخصية والعائلية وحرمة النساء الساكنات في المنزل وغير ذلك من الأمور التي مهما حدث من شيء لا يجوز انتهاكها.

المادة (173): «لا يجوز لمن يقوم بتنفيذ أمر القبض، دخول المساكن أو اقتحامها للبحث عن المطلوب القبض عليه إلا في إحدى الحالات الآتية: إذا كان ذلك بإذن من النيابة أو المحكمة، إذا كان المطلوب القبض عليه مرتكبا لأحدى الجرائم المشهودة، إذا كان الشخص المطلوب القبض عليه متهما في جريمة جسيمة لم يسبق القبض عليه وخيف هربه أو كان متهما فارًا من وجه العدالة، إذا رفض المطلوب القبض عليه تسليم نفسه للسلطة المكلفة بتنفيذ أمر القبض أو قاوم تلك السلطة، إذا نص القانون أو أمر بالقبض على الشخص أينما وجد».

المادة (185): «لا يجوز الحبس الاحتياطي في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف إلا إذا كانت من الجرائم التي تتضمن طعنًا في الأعراض أو تحريضاً على إفساد الأخلاق».

المادة (187): «لا يجوز تقييد حرية أي إنسان أو حبسه إلا في الأماكن المخصصة لذلك قانونًا، ولا يجوز للمسئولين عن هذه الأماكن قبول أي إنسان فيها إلا بمقتضى أمر موقع عليه من السلطة المختصة وألا يبقيه بعد المدة المحددة بهذا الأمر».

المادة (189): «الأمر بالحبس الصادر من النيابة العامة لا يكون نافذ المفعول إلا لمدة السبعة الأيام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه إليها إذا كان مقبوضاً عليه من قبل ولا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والإحضار أو الحبس الصادرة من النيابة العامة بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورها مالم تعتمدها لمدة أخرى».

المادة (190): «إذا رأت النيابة العامة مد الحبس الاحتياطي وجب عليها قبل انقضاء مدة السبعة الأيام ان تعرض الأوراق على القاضي المختص ليصدر أمرًا بما يراه بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم، وللقاضي مد الحبس لمدة أو لمدد متعاقبة بحيث لا يزيد مجموع مدد الحبس على خمسة وأربعين يومًا».

المادة (191): «إذا لم ينته التحقيق رغم انقضاء مدة الحبس الاحتياطي المذكورة في المادة السابقة وجب على النيابة العامة عرض الأوراق على محكمة استئناف المحافظة المختصة منعقدة في غرفة المداولة لتصدر أمرها بعد سماع أقوال النيابة العامة، والمتهم بمد الحبس مدداً متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوماً إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك أو الإفراج عن المتهم بضمانة أو بدونه؛ ومع ذلك يتعين عرض الأمر على النائب العام إذا انقضى على حبس المتهم ثلاثة أشهر وذلك لاتخاذ الإجراءات التي يراها لازمة لسرعة الانتهاء من التحقيق، وله الحق في

سبيل الانتهاء من التحقيق أن يخول رئيس نيابة الاستئناف طلب مد مدة الحبس الاحتياطي لفترات متعددة لا تتجاوز ثلاثة أشهر بحيث لا تزيد مدة الحبس الاحتياطي كلها عن ستة أشهر ما لم يكن المتهم قد أعلن بإحالته إلى المحكمة المختصة قبل انتهاء المدة وإلا وجب حتماً الإفراج عنه».

المادة (192): «يجب على كل عضو من أعضاء النيابة العامة زيارة المنشئات العقابية الموجودة في دائرة اختصاصه والتأكد من عدم وجود محبوس بصفة غير قانونية، وله أن يطلع على دفاترها وأوامر القبض والحبس وأن يأخذ صورًا منها وأن يتصل بأي محبوس ويسمع منه أي شكوى يريد ان بيديها له، وعلى مديري هذه المنشآت أن يقدموا له كل مساعدة لحصوله على المعلومات التي يطلبها».

المادة (193): «لكل من قيدت حريته الحق في أن يقدم في أي وقت لمدير المنشأة العقابية شكوى كتابية أو شفهية ويطلب منه تبليغها للنيابة العامة، وعلى من قدمت إليه الشكوى قبولها وتبليغها إلى النيابة العامة فورإ بعد إثباتها في سجل يعد لذلك».

قانون العقوبات:

إن حبس الأشخاص من قبل رجال الضبط القضائي في سجون غير مخصصة للحبس ولا تخضع لقوانين السجون تعتبر جريمة نص القانون على معاقبة مرتكبها، وذلك وفقاً لنص **المادة:(167)** من قانون الجرائم والعقوبات: «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بالغرامة كل موظف عام أمر بعقاب شخص أو عاقب بنفسه بغير العقوبة المحكوم عليه بها أو بأشد منها أو رفض تنفيذ الأمر بإطلاق سراحه مع كونه مسئولاً عن ذلك أو استبقاه عمداً في المنشأة العقابية بعد المدة المحددة في الأمر الصادر بحبسه، ويحكم في جميع الأحوال بعزل الموظف من منصبه».

كما نص قانون الجرائم والعقوبات على العقوبة المقررة لجريمة تعذيب المتهمين واستعمال القسوة معهم، حيث نصت **المادة (166)** على أن: «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات كل موظف عام عذب أثناء تأدية وظيفته أو استعمل القوة أو التهديد بنفسه أو بواسطة غيره مع متهم أو شاهد أو خبير لحمله على الاعتراف بجريمة أو الإدلاء بأقوال أو معلومات في شأنها وذلك دون الإخلال بحق المجني عليه في القصاص أو الدية أو الأرش».

المادة (168): «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بالغرامة كل موظف عام استعمل القسوة مع الناس اعتماداً على سلطة وظيفته بغير حق بحيث أخل بشرفهم أو أحدث آلاماً بأبدانهم دون إخلال بحق المجني عليه في القصاص والدية والأرش ويحكم في جميع الأحوال بعزل الموظف من منصبه».

المادة (169): «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات كل موظف عام أجرى تفتيش

شخص أو سكنه أو محله بغير رضاه أو في غير الأحوال أو دون مراعاة الشروط التي ينص عليها القانون مع علمه بذلك».

قانون تنظيم السجون

طوال فترة الاعتقال، تنقل الصحفيون المعتقلون بين مراكز اعتقال وسجون مختلفة ومتعددة، في هذه المراكز هناك نمط سائد يتمثل في عدم كفاية الرعاية الصحية، وتكدس الزنازين، وعدم كفاية الطعام والماء النظيف، وعدم توفر مرافق الصرف الصحي المناسبة، إضافة إلى حرمان المعتقلين من مقابلة محاميهم في السجون وأسرهم أيضاً، وذلك يخالف نصوص المواد «5، 6، 21، 22، 57، 58» من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (48) لسنة 1991 بشأن تنظيم السجون، والمواد « من 23 إلى 26، والمادة 30 و31» من قانون تنظيم السجون.

الباب الأول
أنماط الانتهاكات

الفصول

الاعتقال التعسفي

ظروف الاحتجاز

التعذيب

الاخفتاء القسري

القتل

انتهاكات بحق الصحفيات

الفصل الأول:

الاعتقال التعسفي

خلال الفترة من 2015 حتى 2022، رصد التقرير 52 حالة اعتقال تعسفي تعرض لها صحفيون وحقوقيون، في محافظات «صنعاء، عدن، تعز» وهي المحافظات الثلاث التي يستهدفها هذا التقرير.

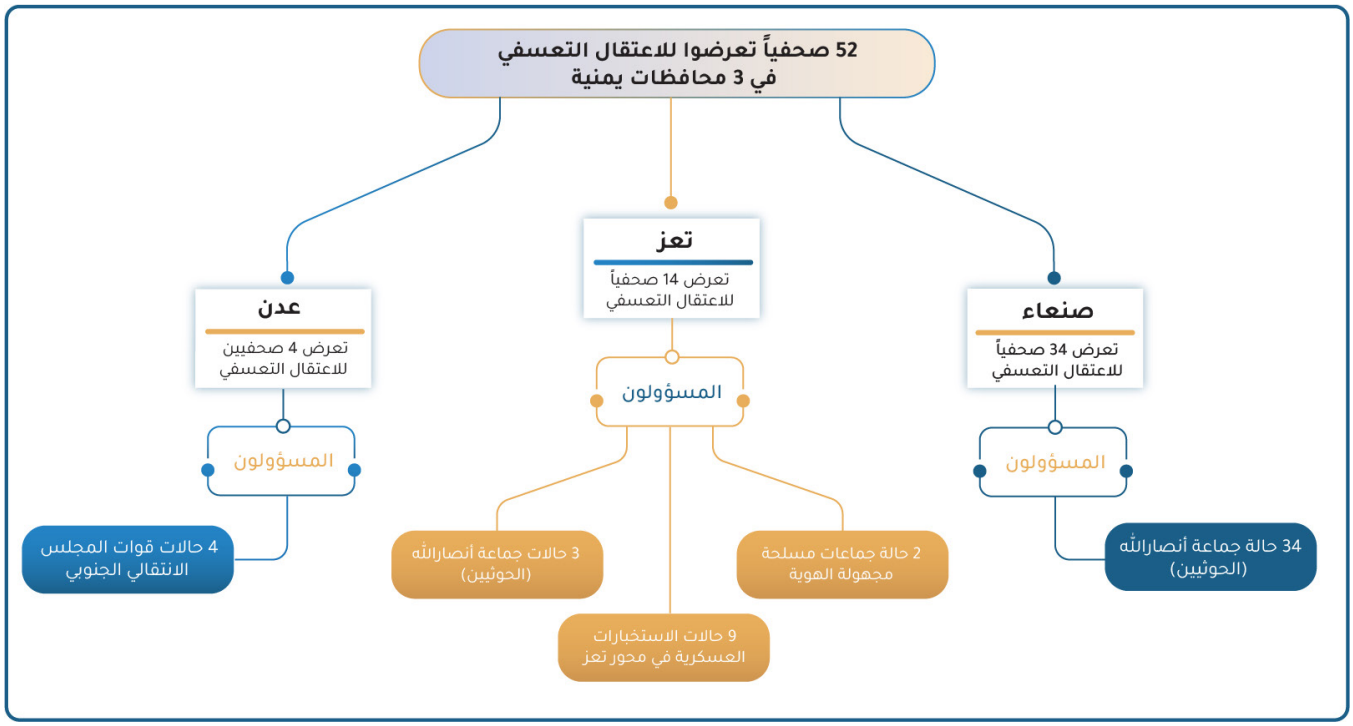

الشكل (1): يوضح عدد الضحايا من الصحفيين الذين تعرضوا للاعتقال التعسفي في المحافظات المستهدفة خلال الفترة من 2015 الى 2022

خلال الفترة من 2015 حتى 2022، رصد فريق التقرير 52 حالة اعتقال تعسفي تعرض لها صحفيون وحقوقيون، في محافظات «صنعاء، عدن، تعز» وهي المحافظات الثلاث التي يستهدفها هذا التقرير. واعتقلت الأجهزة الأمنية والاستخباراتية التابعة لأطراف الصراع في اليمن، الصحفيين، من خلال مداهمة مساكنهم أو أماكن ممارسة أعمالهم، أو الأماكن العامة مثل الفنادق والطرقات دون أوامر قضائية. ومن خلال مقابلات معتقلين سابقين أو مقربين منهم، يتضح أن كل عمليات الاعتقال جرت بصورة تعسفية، ولم يعرف المعتقلون سبب اعتقالهم، بالإضافة إلى أنهم حرموا من حق الاستعانة بالمحامين طوال فترة التحقيق. وتفاوتت فترات الاحتجاز من مكان لآخر، حيث وصلت مدة احتجاز بعض الصحفيين إلى أربع سنوات دون محاكمة.

جماعة أنصارالله «الحوثيين»

في مناطق سيطرة جماعة أنصارالله «الحوثيين» اعتقلت الجماعة تعسفياً 37 صحفياً، على النحو الآتي:

32 صحفياً و2 ناشطات يعملن في المجال الحقوقي في العاصمة اليمنية صنعاء، بالإضافة إلى 3 صحفيين في الجزء الواقع تحت سيطرتهم شرقي محافظة تعز، وقد تتبع التقرير عدد من حالات الاعتقالات تلك.

الصحفيون العشرة

الصحفي عصام بلغيث الذي قبض عليه برفقة تسعة صحفيين آخرين في وقت مبكر من صباح يوم 9 يونيو/حزيران 2015، كان مع زملائه الصحفيين في فندق قصر الأحلام بشارع الستين في العاصمة صنعاء يقومون بأعمالهم الصحفية، يقول بلغيث «اخترنا الفندق بحثاً عن الكهرباء والانترنت بعد أن اقتحمت جماعة الحوثي ـ أنصار الله ـ المؤسسات الإعلامية، ومنها إذاعة ناس إف إم، التي كنت موظفاً فيها» وكما يروي بلغيث تفاصيل الاعتقال: «في الساعة 2:30 من منتصف الليل، طرق أحدهم باب الجناح الذي نعيش فيه في الفندق، فتح الزميل عبدالخالق عمران الباب ودخل أحد المسلحين، بعد ذلك مباشرة تدفق حوالي 20 مسلحًا، بعضهم في زي مدني وبعضهم في زي عسكري، بدأوا على الفور بمصادرة هواتفنا المحمولة وأجهزة الكمبيوتر الخاصة بنا، ثم تم توزيعنا إلى مجموعتين، وتم نقل مجموعة إلى مركز شرطة الحصبة، ومجموعة أخرى إلى مركز شرطة الأحمر، ورفضوا السماح لنا بالتواصل مع عائلاتنا».

وأضاف بلغيث: «جلسنا في القسم (مركز الشرطة) لمدة ثلاثة أيام. كانت التحقيقات معنا فقط لمعرفة بياناتنا وطبيعة عملنا. كان السجن سيئاً جداً، وبعد 3 أيام تم نقلنا بطريقة مذلة ونحن مكبلون ومعصوبو الأعين والأسلحة موجهة نحو أجسادنا إلى المباحث الجنائية في صنعاء، ثم بدأوا باستجوابنا وتعذيبنا، **تعرضنا للضرب بالأسلاك الكهربائية والعصي والهراوات وأعقاب**

البنادق. كان يستجوبنا خمسة أو ستة محققين، استمر هذا 3 أشهر، ثم نُقلنا إلى سجن احتياطي الثورة، وهناك تم احتجازنا لمدة 3 أيام، تعرضنا للضرب بكل الأدوات لدرجة أن العصي الكبيرة تنكسر على أجسادنا. كان ذلك عقب خطاب زعيم جماعة الحوثي، في 21 سبتمبر/أيلول 2015، الذي قال فيه: «أنا أقول إن المرتزقة والعملاء من فئة الإعلاميين أكثر خطراً على هذا البلد من الخونة والمقاتلين» بعدها جرى تحويلنا إلى سجن الاحتياط في منطقة هبرة» كما يقول بلغيث.

في 25 مايو/أيار2016 أعلن الصحفيون المعتقلون، الإضراب، وبعد 46 يومًا جرى نقلهم إلى سجن الأمن السياسي والزج بهم إلى زنزانة واحدة كما يؤكد بلغيث: «وكان عددنا 10 صحفيين، **بقينا هناك لمدة 4 سنوات ونصف تعرضنا لكل أنواع التعذيب، ومنذ اعتقالنا في 2015، لم نُقدم للمحاكمة إلا في 2019** بتهمة نشر معلومات مضللة تضعف معنويات الجيش واللجان الشعبية (التابع للحوثيين). طُلب منا الرد على الاتهامات في النيابة الجزائية المتخصصة، لكننا رفضنا».

وفي جلسة النطق بالحكم، فوجئ الصحفيون بأن النيابة العامة تقول بأنهم ـ أي الصحفيون ـ اعترفوا بالتهم الموجهة إليهم، وقد تطوع المحامي عبد المجيد صبرة للدفاع عنهم، ولكنه طُرد من الجلسات عدة مرات، **وبحسب شهادة بلغيث فإن القاضي كان يحضر الجلسات وهو يحمل بندقية كلاشنيكوف عليها شعار جماعة أنصار الله «الحوثي».**

وحسب الصحفي بلغيث، **فإن الحكم الأولي كان «إثبات التهم الموجهة إلينا، ونص على الاكتفاء بالمدة التي أمضيناها في السجن أنا وخمسة من الزملاء، لكن لم يطلق سراحنا إلا بعد ستة أشهر في صفقة تبادل الأسرى، أما بقية الزملاء الأربعة فحكم عليهم بالإعدام ومازالوا قيد الاعتقال حتى كتابة هذا التقرير».**

وحسب إفادة أحد الصحفيين لـ «فري ميديا» فإن عناصر من جهاز الأمن القومي التابع لجماعة أنصارالله «الحوثيين»، ألقوا القبض عليه اثناء عودته إلى منزله في العاصمة اليمنية صنعاء، قال: «يوم الجمعة 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، عند الساعة التاسعة مساءً، كنت عائداً إلى المنزل، ونزلت من مركبة الأجرة عند جسر منطقة مذبح توقفت لأقل من دقيقة لأواصل السير على متن باص أخر، وفي الأثناء قطعت طريقي سيارة بيضاء اللون نوع كورولا، شعرت أن الأمر ليس عادياً، نزل من السيارة رجل ثلاثيتي العمر يرتدي زي مدني، وخاطبني أتفضل معنا، معك الأمن القومي. بكل هدوء صعدت معهم للمركبة وخاطبني أحدهم من البارحة ونحن نراقب تحركاتك، وأضاف أسئلة كثيرة تأكدت من خلالها أنني كنت مراقب فعلاً منذ غادرت المنزل عند الساعة الثالثة عصراً»[1]

الصحفي يونس عبدالسلام أحمد، جرى اعتقاله في العاصمة اليمنية صنعاء، بتاريخ 4 أغسطس/آب 2021، من قبل الأجهزة الأمنية والاستخباراتية التابعة لجماعة أنصارالله «الحوثيين».

1 مقابلة مع الصحفي في 10 سبتمبر/أيلول 2022

لم تُقدم أي جهة، يونس إلى القضاء حتى تاريخ الإفراج عنه في 7 ديسمبر/كانون الأول 2022، الأمر الذي يمثل انتهاكًا لحقه في الدفاع والمحاكمة العادلة، ورغم الإفراج عنه إلا أنهم وضعوه تحت ما يشبه الإقامة الجبرية ممنوعاً من ممارسة حقه في حرية التعبير، إذ لم يُسمح له باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي أو مغادرة صنعاء.

الشرعية

في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً، تعرض 15 صحفياً للاعتقال التعسفي بمحافظتي عدن وتعز على النحو الآتي: عدد 4 حالات اعتقال تعسفي في محافظة عدن على يد قوات المجلس الانتقالي الجنوبي، عدد 9 حالات على يد أجهزة الاستخبارات العسكرية وقوات المحور العسكري في محافظة تعز، وحالتان على يد جماعات مسلحة مجهولة.

عدن

وثق فريق التقرير، إفادات ثلاثة من الصحفيين الذين أُعتُقلوا **في محافظة عدن، أكد الصحفيون تعرضهم للسجن بمعزل عن العالم الخارجي ولم يُسمح لهم بالاستعانة بمحامين، وفي بعض الحالات اعتذر المحامون عن تولي الدفاع عن الصحفيين بسبب المخاطر المحتملة التي قد يتعرضون لها.**

مياس عبدالله ماهر شقيق الصحفي أحمد ماهر ـ الذي كان يعمل رئيس تحرير موقع مرصد عدن المحلي، المناهض للمجلس الانتقالي ـ ذكر أنه في 6 أغسطس/ آب 2022 داهم مسلحون يتبعون الأجهزة الأمنية في عدن، منزل الأسرة وجرى اعتقاله مع شقيقه أحمد واقتيادهما إلى مركز شرطة دار سعد، دون أمر قضائي. وُجِّهت لأحمد تهمة تتصل بالإرهاب، ليتم نقله بعد أسبوعين إلى سجن بئر أحمد في البريقة شمالي عدن، وهو سجن كانت تديره المخابرات الإماراتية، وتديره حاليًا قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي.

تعرض ماهر لتعذيب قاس، ولم يتوقف النزيف من سرته، ومازال يقبع في السجن ويخضع للمحاكمة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، وفي يناير/كانون الثاني ٢٠٢٣، أعلن ماهر الإضراب عن الطعام لحين تنفيذ مطلبين رئيسين: أولًا: التحقيق بكافة الانتهاكات التي تعرض لها منذ القبض عليه. وثانيًا: حقه في الحصول على محاكمة عادلة ونقله من محبسه لحضور جلسات محاكمته التي تأجلت عشر مرات حتى يناير/كانون الثاني 2023، بسبب رفض إدارة سجن بئر أحمد نقله إلى المحكمة.

الصحفي الرياضي عمار مخشف، تعرض للاعتقال في7 أكتوبر 2021، من منزله في منطقة كريتر في عدن من قبل أفراد من قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي، دون أمر قضائي. لم توجه أية تهمة للصحفي الرياضي، كما لم يتم التحقيق معه، وبعد عشرة أيام من الاعتقال أطلق

الحزام الأمني سراح مخشف.

رأفت رشاد، صحفي يدير محطتين إذاعيتين محليتين، اعتقلته قوات الحزام الأمني في عدن، يوم الاثنين 27 سبتمبر2021 2021 دون أمر قضائي، ولم توجه إليه أية تهمة، واستمر رهن الاعتقال وبدون محاكمة حتى تاريخ إطلاق سراحه في 28ديسمبر2021.

تعز

في محافظة تعز، وفي الجزء الواقع تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً، تعرض 9 صحفيين لاعتقال تعسفي، على يد تشكيلات عسكرية مختلفة في المحافظة، إثر تبني حملات لتثبيط الخطاب «المناهض للجيش والأمن». ووصلت فترات احتجاز الصحفيين بين 20 إلى 30 يوماً، عدا حالة واحدة بلغت مدة احتجازها أربع سنوات.

الصحفي جميل الصامت، صحفي ينشط على مواقع التواصل الاجتماعي، قال بأن قوات تابعة لمحور تعز العسكري داهمت منزله في مارس/ آذار 2019 وأخذته بالقوة إلى السجن دون أي مذكرة اعتقال رسمية. وأضاف: «تم استجوابي واتهامي بإهانة نائب رئيس الجمهورية الأسبق الفريق علي محسن الأحمر وإهانة قائد محور تعز وقادة عسكريين رفيعي المستوى من خلال نقدهم في منشوراتي على صفحتي على فيسبوك» ويضيف «ومرة ثانية يوم 5 آذار / مارس 2020 تعرض منزلي للهجوم ليلاً من قبل أطقم عسكرية تابعة لمحور تعز، وتم اعتقالي تعسفيا لمدة شهر تقريبا» حسب قوله.[2]

الناشط جميل الشجاع، أفاد، بأن أطقم عسكرية داهمت منزله يوم 17 مارس/آذار 2020، واقتادته إلى مقر الشرطة العسكرية، مؤكداً: «بقيت مخفي قسراً في سجن الشرطة العسكرية لمدة يومين دون أن تعلم أسرتي عن مكان اعتقالي، واستمر اعتقالي هناك لمدة 16 يوماً، قبل أن يتم نقلي إلى سجن جهاز الأمن السياسي في تعز (الاستخبارات)، وتم التحقيق معي ورفضوا حضور محام، وكانت التحقيقات تدور حول تهمة تشويه الجيش والقيادات الوطنية والحكومة الشرعية».[3]

الكاتب الصحفي منير طلال، جرى اعتقاله، مع اثنين من زملائه (محفوظ البعيثي، يحيى البعيثي) أشار بأن 10 مسلحين يرتدون زي مدنيًا، داهموا الفندق الذين يسكنون فيه بتاريخ 19 أغسطس 2019، وأنه وزميليه تعرضوا للاعتقال بطريقة مهينة «بدون أن يسمحوا لنا ارتداء الثياب، واقتادونا إلى جهة مجهولة اتضح فيما بعد أنه سجن يتبع الاستخبارات العسكرية». [4]
وأضاف طلال بأن الاعتقال كان «بتهمة أننا أعضاء في الجناح الإعلامي للواء طارق صالح ـ قوات

2 مقابلة مع الصحفي جميل الصامت في أكتوبر2022

3 مقابلة مع الصحفي جميل الشجاع في أكتوبر2022

4 مقابلة مع منير طلال في أكتوبر2022

تعمل في المخا، الساحل الغربي في اليمن.

وفي 17 آذار / مارس 2020، اعتقل مسلحون مجهولون الكاتب الصحفي عبدالله فرحان، في مدينة تعز، اتضح لاحقاً أن المسلحين مرتبطون بالاستخبارات العسكرية، كما اعتُقِل الصحفي ابراهيم فضل مقبل الحصيني في 8 أغسطس/آب 2021 للاعتقال، وفي 23 يوليو/تموز 2021 اعتقل جنود يتبعون اللواء 22ميكا الناشط الإعلامي جلال الخولاني وظل في المعتقل لأكثر من خمسين يومًا.

كما تعرض الكاتب الصحفي عبدالستار الشميري في 28 مايو/آيار 2017 للاعتقال من قبل جنود يتبعون اللواء 22 ميكا، وهو لواء عسكري يتبع الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً.

تؤكد الأدلة التي تم التحقق منها في هذا التقرير، أن جميع أطراف الصراع، وبدرجات متفاوتة، انتهكت السلامة الإجرائية والقانونية، في جميع وقائع الاعتقالات التعسفية التي تعرض لها الصحفيون، حيث حُرم الصحفيون ـ المعتقلون بصورة تعسفية. من الحرية خارج حدود القوانين المعترف بها وطنيًا والمعاهدات الدولية الضامنة لحق حرية الرأي والتعبير، كما تعرضوا للعديد من انتهاكات حقوق الإنسان، وحرموا من وسائل الدفاع عن أنفسهم والاستعانة بالمحامين عقب القبض عليهم وطوال فترة التحقيق، بالإضافة إلى حرمانهم من حقهم بالمحاكمة العادلة.

الفصل الثاني:

ظـروف الاحتجاز

طبيعة السجون

طوال فترة الاعتقال، تنقل الصحفيون المعتقلون في مراكز اعتقال وسجون مختلفة، تتفاوت من مكان لآخر، ولكن بصفة عامة هناك نمط سائد يتمثل في عدم كفاية الرعاية الصحية، وتكدس الزنازين، وعدم كفاية الطعام والماء النظيف، وعدم توفر مرافق الصرف الصحي المناسبة.

مشاكل صحية

بحسب شهادات المعتقلين السابقين، فإن معظمهم لم يُسمح لهم بالتعرض لضوء الشمس أو الهواء الطلق، لذلك أصيبوا بمشاكل نفسية وبدنية خطيرة، مع انعدام الرعاية الصحية، حيث لا تتوفر في أماكن الاحتجاز عيادة طبية ولا أطباء مناوبين ولا أدوات إسعافات أولية وفي أحيان كثيرة يرفض مسؤولي المعتقلات نقل المعتقلين إلى المستشفيات.

وأفاد 3 صحفيين من المعتقلين السابقين في صنعاء، أنهم كانوا بحاجة ماسة للعلاج، ولكن نقلهم للمستشفى كان في وقت متأخر، فيما أكد 7 صحفيين آخرين أن المسؤولين على أماكن الاحتجاز لم يقدموا لهم الدواء الكافي الذي أوصى به الأطباء.

وأكد أحد الصحفيين بأنه ظل يعاني من ألم في الصدر لمدة عامين بعد اعتقاله ولم يجرى نقله للمستشفى إلا مرتين فقط رغم حالته الصحية الحرجة، وعندما أُطلق سراحه كان يعاني من ضعف في صمامات القلب ومشاكل صحية في الجهاز التنفسي.

الصحفي توفيق المنصوري الذي جرى اعتقاله في صنعاء يوم 9يونيو2015 ـ ما يزال في المعتقل حتى كتابة هذا التقرير وهو أحد الصحفيين الأربعة الذين حكم عليهم الحوثي بالإعدام ـ يعاني المنصوري من متاعب صحية متعددة، تفاقمت بشكل خطير خلال العام 2022، وباتت تشكل تهديدًا حقيقيًا لحياته، حيث يعاني من مشاكل في القلب، وضيق في التنفس، ومرض السكري، وارتفاع ضغط الدم، وتضخم في البروستاتا، ومشاكل صحية أخرى مثل تورّم الوجه والأطراف، والتي قد تتفاقم في أي لحظة وتصل إلى مرحلة الفشل الكلوي، خصوصًا مع ظروف الاحتجاز المتردية، والتي تشمل الحرمان من الرعاية الطبية"[1].

أسماء العميسي إحدى المعتقلات من الناشطات في المجال الإنساني، والتي مازالت معتقلة في صنعاء منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2016، حتى كتابة هذا التقرير، تدهورت حالتها الصحية حيث تعاني من تكرار النزيف وهبوط في نسبة الدم، وتحتاج إلى متابعة وعلاج في مركز متخصص بالنساء والولادة ومتابعة حالتها بشكل دوري تفاديا لأي مضاعفات كما يؤكد تقرير رسمي صادر في تاريخ 28يوليو/تموز2020 عن عيادة السجن المركزي في صنعاء، ومع ذلك لم يتم معالجتها حتى تاريخ توثيق حالتها في سبتمبر/أيلول 2022، وفقاً للمحامي الذي يدافع عنها أمام السلطات

1 مقابلة مع المحامي عبدالمجيد صبره في سبتمبر2022

القضائية الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي (أنصار الله).[2]

كما قال أحد الصحفيين من المعتقلين السابقين: «أصيبت بالعديد من الأمراض أثناء فترة اعتقالي، أبرزها: الروماتيزم والتهابات مفاصل العظام، وذلك نتيجة لعدم تعرضه لأشعة الشمس».[3]

التغذية والنظافة

يقول المعتقلون السابقون في مراكز احتجاز مختلفة ـ الذين قابلناهم أثناء إعداد هذا التقرير ـ أنهم كانوا محرومين من الحصول على كمية كافية من الطعام، وما يقدم لهم كان يفتقر للقيمة الغذائية. وحسب إفادة 11 صحفياً فإن السلطات القائمة على أماكن الاحتجاز، لم تكن تقدم لهم الطعام إلامرتين يوميًا. وكانت **حصص الغذاء الضئيلة تتألف من مزيج من الأرز والعدس نصف المطهو والخبز المقدد، وكان الطعام مطهوًا بطريقة رديئة، وبعض الأحيان كان الطعام شديد الملوحة، بحيث لا يمكن أكله حتى لو كنت تتضور جوعًا.**[4]

وبالنسبة لماء الشرب، فقد أكد المعتقلون، بأن بعضهم شربوا من صنابير المراحيض الرديئة مجبرين، أو أنهم يضطرون لاستخدام ملابسهم القطنية لتقطير شربة ماء من الماء الملوث؛ فأصيب الكثير منهم بأمراض في المسالك البولية.[5]

واجه جميع الصحفيين ـ من المعتقلين السابقين أو من الذين مازالوا قيد الاعتقال ـ مشقة في الحفاظ على النظافة الشخصية بسبب قلة الفرص المتاحة لاستعمال الحمامات، علاوة على عدم توفر الصابون في الزنازين. كما أن حراس المعتقلات كانوا نادرا ما يسمحون للمعتقلين بالاستحمام، بمعدل يصل لمرة في الشهر، وبسبب الازدحام كانت الزنازين دائما قذرة. ولم تكن المراحيض نظيفة مطلقًا.[6]

وبحسب إفادة معتقلة سابقة من الناشطات الحقوقيات عندما كانت معتقلة لدى جهاز المخابرات والأمن (في صنعاء) فإن القائمين على المعتقل لم يسمحوا لها باستخدام دورة المياه أو مرافق الاستحمام إلا 3 مرات في اليوم ولمدة دقيقتين فقط، وكان يتم اجبارها بالقوة على تنظيف دورة المياه بيديها دون استخدام أية أدوات.[7]

إن الظروف التي اعتقل فيها الصحفيين تمثل انتهاكًا لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) فيما يخص مستلزمات الإعاشة الكافية، والنوافذ والضوء، ومرافق الصرف الصحي، والنظافة الشخصية والملبس، والطعام والتريض بالخارج

2 مقابلة مع المحامي عبدالمجيد صبره في سبتمبر2022
3 مقابلة في 15سبتمبر/أيلول2022
4 مقابلة في تاريخ 11سبتمبر/أيلول2022
5 مقابلة في 20سبتمبر/أيلول2022
6 مقابلة في 22سبتمبر/أيلول2022
7 ناجية من سجون الحوثي تروي قصتها المرعبة ٢٥أبريل/نيسان ٢٠٢٠: https://sahafatak.net/show2053080.html

والخدمات الطبية.[8] **حيث تنص هذه القواعد على** «توفر في الغرف المعدة لاستخدام المسجونين ـ ولا سيما حجرات النوم ـ جميع المتطلبات الصحية، مع الحرص على مراعاة الظروف المناخية، وخصوصا من حيث حجم الهواء والمساحة الدنيا المخصصة لكل سجين والإضاءة والتدفئة والتهوية».[9]

إن عدم توفر فرص الحصول على الرعاية الصحية، وعدم وجود ما يكفي من الغذاء والماء النظيف ومرافق الصرف الصحي، يندرج ضمن المعاملة القاسية اللاإنسانية أو المهينة التي تحرمها اتفاقية مناهضة التعذيب، وقد أدت الظروف اللاإنسانية مثل التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، إلى متاعب بدنية ونفسية للمعتقلين مازالوا يعانون منها حتى وقت كتابة هذا التقرير.

كما أن القانون الدولي الإنساني ينص على ضرورة المعاملة الإنسانية لمن حرموا من حريتهم وتتضمن قواعده التحريم المطلق للتعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية والتعدي على الكرامة الشخصية،[10] ويمثل انتهاك هذه القواعد جريمة من جرائم الحرب.[11]

---

8 القواعد رقم 10، 11، 12، 13، 15، 16، 18، 20، 21، 22، 23، 24، 25 من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

9 القاعدة رقم 10 من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء

10 اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة عن القانون العرفي الدولي، القاعدتان 87 و90

11 اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة عن القانون العرفي الدولي، القاعدة 156.

الفصل الثالث:

التعذيب

تَعرض جميع الصحفيين، الذين استهدفهم هذا التقرير في محافظات «صنعاء، عدن، تعز»، للتعذيب بعد اعتقالهم، أو لشكلٍ ما من ضروب المعاملة السيئة والقاسية والمهينة طوال فترة الاحتجاز. وتشير جميع الشهادات، بأن حراس المعتقلات كانوا ينقلون الصحفيين إلى غرف التحقيق معصوبي الأعين، وفي بعض الحالات مقيدين بالأصفاد ويبقونهم على هذا الوضع حتى إعادتهم إلى الزنازين. ولم يحدث مطلقا أن ذكر المحققون أسماءهم أو رتبهم، ولم يتضح للمعتقلين كم عدد الحراس الذين كانوا موجودين في الغرف التي هم فيها. وتعرض بعض المعتقلين للضرب مرارًا طوال جلسات التحقيق التي كانت تستغرق عدة ساعات في اليوم الواحد. وكان الضرب يتزايد عندما لا يجيب المعتقلون على أسئلة المحققين، أو عندما يردون على تعليقاتهم العدوانية أو التحقيرية، أو عندما ينكرون الاتهامات. وتنوعت صنوف التعذيب التي لحقت بالصحفيين المشار إليهم، بين الضرب والركل والإعدام الوهمي أو إجبارهم على الوقوف بأوضاع مؤلمة وغير ذلك.

صنعاء.. أشكال التعذيب

في مناطق سيطرة جماعة أنصار الله «الحوثيين» أَجبَرت الأجهزة التابعة للجماعة، الصحفيين على الوقوف بأوضاع مؤلمة، أو عذبت معتقلين آخرين أمامهم بغية ترهيبهم، كما رشتهم بخراطيم المياه، وأودعتهم الزنازين الانفرادية لفترات تراوحت بين 20 يومًا وعدة أشهر.

ومن أساليب التعذيب التي تعرض لها الصحفيون في صنعاء، ما يعرف بأسلوب «**الشبح**» أي الوقوف أو الجلوس لفترات طويلة بأوضاع مؤلمة، وكذلك «**الفلقة**» أي الضرب على باطن القدم، بالإضافة إلى الضرب واللكم والركل والتعليق من الرسغين والتهديد بالقتل، وعصب العينين، والاستجواب لأيام متتالية، والحرمان من النوم. ويعد الضرب أكثر طرق التعذيب التي استعملتها الأجهزة الأمنية التي تديرها جماعة أنصار الله «الحوثيين» وخاصة خلال التحقيق؛ وتعددت الأدوات المستخدمة في الضرب، منها: القضبان الفولاذية والعصي الخشبية والأحزمة والبنادق أو المسدسات، وفي بعض الحالات كان القائمون على أماكن الاحتجاز يجبرون المعتقلين على الانبطاح أرضًا ثم يقومون بركلهم بأحذيتهم. **ونتيجة التعذيب؛ مات أحد الصحفيين بعد يومين من الإفراج عنه من سجون جماعة أنصار الله «الحوثيين» شمال شرقي تعز**، فيما لا يزال أكثر المعتقلين يعانون من تداعيات التعذيب مثل آلام الظهر، وغيرها من المشاكل الصحية، نتيجة المعاملة القاسية، وعدم الحصول على القدر الكافي من الرعاية الصحية خلال فترة احتجازهم. الجدير بالذكر، أن القاضي لم يوجه بفتح تحقيق في ادعاءات الصحفيين الذين أحيلوا للمحكمة، وعددهم 16 صحفياً، تحدثوا عن التعذيب الذي تعرضوا له ومازالت آثاره باقية عليهم بدنياً ونفسياً.

الصحفي محمد القادري، اعتقله الحوثيون يوم 13 مايو/ أيار2021، قال: «تعرضت لكل أنواع التعذيب، وكانوا يضربوني على رقبتي وأنا مكبل اليدين حتى تسبّب ذلك لي بانزلاق غضروفي ما

بين الفقرة السادسة والسابعة من فقرات الرقبة» **وأضاف**: «**أجلسوني على كرسي الكهرباء، وأجبروني على الوقوف بقدم واحدة ورفع يديّ المكبلتين لفترات طويلة، وفي حال تعبت وأنزلت قدمي يباشروني بالضرب المبرح عليها».**[1]

الصحفي هشام طرموم، أفاد أنه طوال فترة اعتقاله «خمس سنوات»، تم تهديده بوضعه في أماكن تخزين السلاح ليكون هدفًا لقصف طيران التحالف العربي، وكان هذا التهديد كفيلًا بجعله يعيش في رعب متواصل.

وأشار طرموم إلى أن سلطات جماعة أنصار الله «الحوثيين» فعلت ذلك أيضًا مع زملائه، مع استمرار التحقيقات والتعذيب «من منتصف النهار حتى آخر الليل».

وما يزال طرموم يتذكر ليلة نقله مع زملائه الصحفيين إلى سجن «هبرة»، حيث قال إنهم واجهوا «أشد أنواع التعذيب والمعاملة القاسية» ما اضطرهم للإضراب عن الطعام احتجاجًا على قسوة التعذيب، حينها جرى نقلهم إلى سجن الأمن السياسي الذي استمر فيه التحقيق بنفس الوتيرة.

وقال طرموم: «ضربوني في التحقيقات وأنا مضرب عن الطعام، وأغمي عليّ وقتها ولم أفق إلا وأنا في الزنزانة».

وكشف عن إصابته بالعديد من الأمراض أثناء فترة اعتقاله، أبرزها: «الروماتيزم والتهابات مفاصل العظام» وذلك نتيجة لعدم تعرضه لأشعة الشمس، كما أصيب بتلوث بكتيري في العين حتى فقد النظر، ليعُرض على الطبيب بعد ثلاثة أيام، وبدأ باستخدام الدواء حتى استعاد بصره تدريجيًّا.

وأفاد طرموم بأن عائلته تعرضت للابتزاز خلال فترة اعتقاله «من قبل المشرفين الحوثيين» حيث كانوا يعدون بالإفراج عنه مقابل المال، وأن عائلته كانت تدفع لهم دون أن يفوا بوعودهم.[2]

وقال أحد الصحفيين: «تم تعذيبي في السجن تعذيباً شديداً، لست قادر أن أصف وجعي وألمي ومعاناتي، تنوع التعذيب بين اللكم والركل بالقدم والضرب بالعصي بالإضافة إلى التعذيب بالكهرباء، وكنت لا أدرى متى ينتهون من تعذيبي، وفي مرة من المرات تم تعذيبي لمدة أسبوع متواصل لأني رفضت أن اعطيهم رمز أحد هواتفي، كان التعذيب المرافق للتحقيق شديد القسوة، وعندما خرجت من السجن لم أشعر إلا وأنا في أحد مستشفيات صنعاء».[3]

وأكد صحفي آخر أنه أُجبر على البقاء معلقاً من معصميه إلى السقف بينما قدماه مرفوعتان عن الأرض لمدة طويلة، وركله عدة ركلات في خصيتيه، فاضطر القائمين على المعتقل بعد ذلك، إلى جره إلى زنزانته جرًا لأنه لم يكن قادرًا على المشي.

---

1 مقابلة مع أحد الصحفيين في سبتمبر 2022

2 مقابلة مع الصحفي هشام طرموم على موقع خيوط https://www.khuyut.com/blog/press-on-war/

3 مقابلة بتاريخ 14سبتمبر/أيلول2022

عدن . تعز

وفي مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً، رصد التقرير الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون في المحافظات المستهدفة: عدن وتعز. ففي عدن تعرض الصحفيين المعتقلين، للتعذيب على يد الأجهزة الأمنية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، أما في تعز فكان التعذيب على يد الاستخبارات العسكرية أو مكونات تابعة لمحور تعز العسكري. وتعد تفاصيل تعذيب الصحفي أحمد ماهر، واحدة من أقسى ما تعرض له الصحفيون في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً.

أكد مياس ماهر، شقيق الصحفي أحمد ماهر، عن تعرض شقيقه للتعذيب الشديد بعد اقتياده إلى مركز شرطة دار سعد في مدينة عدن بتاريخ 6 أغسطس/آب2022 إذ لم يُسمح له بأن ينم لما يقارب من 30 ساعة في أول الأمر، كما «أجبره رجال الشرطة على الوقوف، ولم يسمحوا له حتى بالاستناد على الحائط».[4]

عقب ذلك، كان أحمد ماهر ولمدة أسبوعين يقف ما يقارب من 16 ساعة في اليوم، يؤكد مياس إن عملية الاستجواب كانت تستمر من 10 صباحا إلى 2 ونصف ليلاً، وأثناء ذلك كان الجنود يتهجمون عليه بشكل دوري: **«ضربوه حول الأعضاء التناسلية وعلى بطنه بالعصي وأسلاك حديدية مغلفة بالبلاستيك فأصيب بسرته ومازال ينزف حتى اليوم».**

يذكر مياس، أن أحمد تعرض للصعق بالكهرباء وإغراق رأسه وسط المياه لمدة طويلة، وكان الجنود يحضرون قطعة ملابس قطنية وتُبلل بالمياه وتوضع على فم وأنف الصحفي والضغط عليها من قبل أحد الجنود لبضع دقائق. **كما تعرض ماهر للإعدام الوهمي، فبعد تغطية عينيه أطلقوا النار بالقرب من رأسه من أجل أن يوافق على اعترافات صلته بالإرهاب والمشاركة في التخطيط لاغتيال اللواء مثنى جواس، وهدده أحد عناصر الشرطة بقتل طفلته، وقتل والده وشقيقه، وأيضاً اختطاف زوجته واغتصابها.**

في تعز، أفاد الناشط والإعلامي جلال الدين الخولاني الذي اعتقلته مجموعة مسلحة من اللواء 22 ميكا التابع لمحور تعز العسكري، بأن المسلحين قاموا بتعذيبه بكل أشكال التعذيب النفسي والبدني، وقال: «**كانوا يغلقون عيني بضمادة وينفذون الإعدام الوهمي من خلال إطلاق أعيرة نارية بجانب رأسي،** وأيضا كانوا يمنعوني من تغيير ملابسي وكذلك منعي من الذهاب إلى دورة المياه إلا في أوقات محددة، وخصص لي وجبة واحدة كل 30 ساعة».[5]

*تعتبر الإفادات الواردة في هذا الفصل، نماذج لما تعرض له كافة الصحفيين والمعتقلين الذين شملهم التقرير، والذين وردت بعض تفاصيل احتجازهم اللاإنسانية في عناوين سابقة.

4 مقابلة مع شقيق الصحفي أحمد ماهر في ديسمبر 2022

5 مقابلة مع الصحفي جلال الخولاني في أكتوبر2022

عوامل التعذيب

هناك ثلاثة عوامل، على الأقل، مرتبطة ببعضها تشجع على تعذيب المعتقلين:

أولًا: حرمان المعتقلين من الاستعانة بمحامين أثناء الاستجواب وذلك بسبب منعهم من الاتصال بالعالم الخارجي والاستفادة من حق الحماية.

ثانياً: اعتماد ممثلي الادعاء في المحاكم المختلفة، إلى حد كبير، على اعترافات موقعة وغير مدعمة بالأدلة، باعتبارها الدليل الوحيد أو الرئيسي، بحيث يكون هناك ضغط شديد على المحققين لانتزاع المعلومات من المشتبه بهم بأية طريقة.

ثالثاً: تتعامل النيابات والمحاكم عادةً مع مزاعم التعذيب في نطاق أي جهاز أمني على أنها شأناً تأديبياً داخلياً وسرياً، ما يُمَكِّن مرتكبي هذه الانتهاكات من الإفلات من العقاب. وهنا تجدر الإشارة، بأنه مهما كانت دوافع التعذيب، فإن ضرب المعتقلين وإجبارهم على الوقوف بأوضاع مؤلمة، والزج بهم وسط زنازين انفرادية لمدة طويلة، وإخضاعهم لعمليات إعدام وهمية للضغط عليهم للاعتراف أو لإثارة الذعر في نفوسهم، أو غير ذلك من ضروب المعاملة المهينة، **يعد تعذيبًا وانتهاكًا** للمادة 2 من اتفاقية مناهضة التعذيب التي صادق اليمن عليها عام 1991، **والمادة 5** من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وينبغي حماية جميع الأفراد دائمًا من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، ولا يوجد مبرر لتعريض أحد للألم عن عمد، حيث ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه «لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية» كما ينص على أن «يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية، تحترم الكرامة الأصيلة في الشخص الإنساني».

الفصل الرابع:

الإختفاء القسري

تتبع التقرير 48 حالة إخفاء قسري تعرض لها الصحفيون في الثلاث المحافظات المستهدفة «صنعاء، عدن، تعز» خلال الفترة من 2015 حتى 2022.

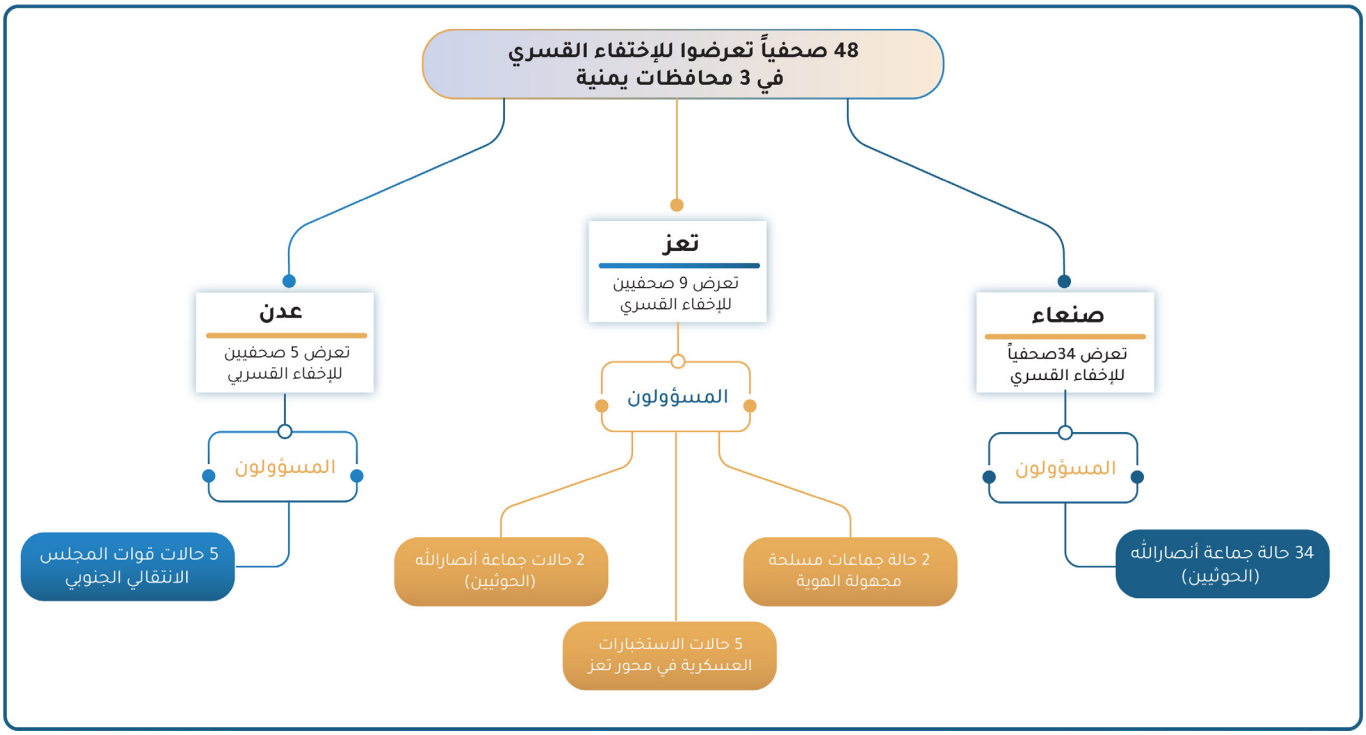

الشكل (2): يوضح عدد الضحايا من الصحفيين الذين تعرضوا للإختفاء القسري في المحافظات المستهدفة خلال الفترة من 2015 الى 2022

تتبع التقرير، 48 واقعة إخفاء قسري تعرض لها الصحفيون في الثلاث المحافظات المستهدفة «صنعاء، عدن، تعز» خلال الفترة من 2015 حتى 2022. وتصدرت المناطق الواقعة تحت جماعة أنصارالله «الحوثيين» وقائع إخفاء 36 صحفياً، منهم 34 حالة في العاصمة صنعاء، و2 آخرين في مناطق سيطرة الجماعة شمال شرقي تعز. وفي مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً، بمحافظتي تعز وعدن جنوبي اليمن، بلغ عدد حالات الإخفاء القسرية التي يدرسها التقرير 12 حالة، موزعة على هذا النحو: 5 حالات في محافظة عدن، على يد قوات المجلس الانتقالي الجنوبي، و5 حالات على يد أجهزة الاستخبارات العسكرية وقوات المحور العسكري في محافظة تعز، وحالتين على يد مسلحين مجهولين.

صنعاء

لم يتوصل أهالي 34 صحفياً في صنعاء، إلى أماكن احتجاز أولادهم، ذلك أن جماعة الحوثي «أنصار الله» عزلت 31 من الحالات التي يوثقها التقرير، عن العالم الخارجي لفترات تتراوح ما بين شهر إلى سنة. وهناك حالة صحفي، هو وحيد الصوفي، ما يزال مخفيًا منذ اعتقاله من قبل أجهزة الاستخبارات التابعة لجماعة أنصارالله «الحوثيين» منذ 2016 حتى كتابة هذا التقرير في يناير/كانون الثاني 2023. وبحسب الشهادات التي تم توثيقها بشكل مباشر من خلال تطبيقات التواصل الاجتماعي أو من خلال محامي الدفاع، فإن سلطات جماعة أنصارالله «الحوثيين»، أخفت الصحفيين قسرياً وحبستهم في مواقع سرية ثم رفضت إخطار ذويهم بأماكن الاحتجاز، ولم يسمح لهم بالاتصال في بادئ الأمر، كما رفضت إعطاءهم أي معلومات عن الأسباب أو الأساس القانوني لسجنهم، بالإضافة إلى حرمانهم من الاستعانة بالمحامين.

وخلال فترة الإخفاء القسري، جرى نقل الصحفيين إلى أماكن احتجاز مختلفة: «صرف بني حشيش» «مبنى البحث الجنائي» في صنعاء، وكذلك سجن «شملان» في الحديدة إلى جانب فرع «جهاز الأمن السياسي» بكل من صنعاء والحديدة، بالإضافة إلى مراكز اعتقال غير رسمية، في مباني سكنية قرب المبنى الرئيسي لمكتب الأمن السياسي في صنعاء.

بعد ثمان سنوات.. أين وحيد؟

وحيد الصوفي، 45 عاما، أب لطفلتين، كان يعمل رئيسًا لتحرير صحيفة العربية وموقع العربية اونلاين الاخباري. في 6 أبريل/ نيسان 2015، بينما كان يقف الصوفي في طابور أمام مكتب بريد في منطقة التحرير في صنعاء، لتسديد فاتورة الهاتف، باغته مسلحون بلباس مدني وأخذوه عنوة إلى سيارة بيضاء نوع لاند كروزر بدون لوحة معدنية، ودون إبراز مذكرة توقيف، اقتاده المسلحون إلى جهة مجهولة، بحسب رواية شاهد عيان، لمنظمة مواطنة، ومنذ ذلك الحين، لم يشاهد وحيد.

تؤكد أسرة الصحفي وحيد الصوفي، أن طفلتيه يعشن وضعاً نفسيا صعباً، جراء اختفاء

والدهن قسراً منذ سبع سنوات. كما أكدت الأسرة بحثها عنه في جميع أماكن الاحتجاز المعروفة وفي المستشفيات، ولكن دون جدوى. بعد سنتين من اختطافه، سمعت أسرته من أحد الأصدقاء أنه محتجزاً بمركز تم قصفه لاحقاً بغارة جوية، فتوجه أفراد الأسرة إلى مكان الاحتجاز الذي تسيطر عليه جماعة الحوثي «أنصار الله» وسألوا عنه، **فقال لهم حراس المكان:** «إن جميع الصحفيين تم نقلهم إلى جهاز الأمن السياسي». **القائمون على مركز الاحتجاز، رفضوا إخبار أسرة الصوفي عمّا إذا كان الصحفي موجوداً بالفعل في المركز، أو أنه قد أصيب جراء الغارة الجوية.**[1]

شهادات الصحفيين وأقاربهم

الصحفي نبيل محمد السداوي، جرى اعتقاله في 21 سبتمبر/أيلول 2015، في صنعاء. يعمل السداوي في وكالة سبأ الرسمية، قال الصحفي لمحامي الدفاع عبدالمجيد صبره الذي كان حاضراً للدفاع عنه في جلسة التحقيق في النيابة، أنه ظل مخفياً قسراً لمدة خمسة أشهر، ولم يُسمح له بالاتصال بأسرته للمرة الأولى إلا بعد مضي خمسة أشهر على اعتقاله، وفي تلك المكالمة، لم يُسمح له بأن يقول لأسرته غير إنه «بخير» دون الإفصاح عن مكان اعتقاله.

الصحفي (ع.أ) اعتقلته أجهزة جماعة أنصارالله «الحوثيين» من منزله في صنعاء يوم 9نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، ظل لمدة ثمانية أشهر مغيباً عن أسرته، وبعد تلك المدة، سمحوا له بإبلاغ أقاربه بمكان الاحتجاز.

الصحفي (أ.أ)، تحدث لأسرته بعد ثلاثة أشهر من الإخفاء القسري بعد اعتقاله من منزله وسط العاصمة صنعاء، **قال لمركز فري ميديا: «سُمح لأمي أن تراني لأول مرة بعد ثلاثة أشهر من اعتقالي. كانت قد بحثت عني كثيراً، حتى أنها ذهبت أكثر من مرة لبوابة السجن تطلب رؤيتي. أخبرتني بعد الإفراج عني أن قوات الأمن أنكرت أنها كانت تحتجزني. وفي إحدى المرات رفضت المغادرة حتى تراني. وظلت أمام بوابة السجن حتى الخامسة مساء. فسمحوا لها بالدخول.».**[2]

الصحفي محمد القادري، اعتقلته قوات تابعة لأجهزة جماعة أنصارالله «الحوثيين» للمرة الثانية يوم 13 مايو/ أيار2021. قال القادري لمركز فري ميديا: «تم اقتيادي إلى سجن سري لم أستطع التعرف عليه، وتم تعذيبي هناك من قبل شخصيات تتبع الأمن والمخابرات، ثم نقلت إلى زنزانة ولم يسمحوا لي التواصل مع أحد. كنت معزولًا عن العالم الخارجي، بقيت مدة ستة أشهر في الزنزانة الانفرادية، سمحوا لي بالخروج مدة عشر دقائق فقط كل أسبوعين للتعرض لأشعة الشمس» **واستدرك:** «وكنت قد تعرضت للاعتقال في وقت سابق عام 2015، وبقيت مخفياً

1 مناشدة عاجلة: منظمة مواطنة في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2020
https://mwatana.org/appeal-urgent/

2 مقابلة بتاريخ 20سبتمبر/أيلول2022

قسراً لمدة ثلاثة أشهر في سجن لا أعلم مكانه حتى اليوم، كنت لا أعرف متى الليل أو النهار».[3]

الصحفي محمد الصلاحي، داهمت قوات تابعة لجماعة أنصارالله «الحوثيين» مقر عمله في مدينة الحديدة غربي اليمن، واعتقلته بتاريخ 21 أكتوبر/تشرين الثاني 2018، بتهمة «إعانة العدو»، ثم نقلته إلى سجن الأمن والمخابرات في صنعاء وظل مخفياً قسراً ولم تملك أسرته أية معلومات عنه، حتى تاريخ 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، وذلك عند إحالته للنيابة الجزائية المتخصصة في صنعاء، حيث حضر محامي الدفاع عبدالمجيد صبرة جلسة التحقيق وأثناء هذه الجلسة، كشف الصلاحي للنيابة العامة أنه وحتى تاريخ هذه الجلسة لا تعلم أسرته أنه معتقل لدى جماعة أنصارالله «الحوثيين».

الصحفي محمد علي سالم الجنيد يعمل لصالح جريدة الثورة الصادرة عن المؤسسة من صنعاء، كان اعتقاله بتاريخ 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، في مدينة الحديدة، من قبل الحوثيين بتهمة «إعانة العدو».

تعرض الجنيد للإخفاء القسري لمدة 5 أشهر، قبل نقله إلى سجن يتبع جهاز الأمن السياسي بصنعاء، وفي 23 نوفمبر/تشرين الثاني2019، أُحيل للنيابة الجزائية المتخصصة والتحقيق معه بحضور محامي الدفاع عبدالمجيد صبره، وبعد ذلك تم إحالة ملف قضيته إلى المحكمة الجزائية المتخصصة في الحديدة في مبنى الأمن والمخابرات بصنعاء، والتي بدورها عقدت جلسات سرية غير معلنة للجمهور في قضية الجنيد ودون أن تسمح لمحاميه بالحضور.

أكرم القدمي، مخرج تلفزيوني كان اعتقاله بتاريخ 26 يونيو/حزيران 2016 في صنعاء، حيث اقتاده مسلحون إلى سيارة ونقلوه إلى مركز شرطة، قبل أن يُودع في زنزانة حتى الليل، ومن ثم جرى نقله إلى مكان مجهول، وهو معصوب العينين ومكبل اليدين، وظل القدمي لشهرين في حالة إخفاء قسري، ولم يكن يعرف المكان الذي يحتجز فيه، ولم تعلم حينها عائلته عنه شيئًا.[4]

تعز.. معتقل الصالح

في محافظة تعز، وتحديداً في الجزء الشرقي الواقع تحت سيطرة جماعة أنصارالله «الحوثيين» وثق التقرير حالتي إخفاء قسري لصحفيين اثنين، أحدهما توفي بعد يومين من إبلاغ أسرته ونقله إلى المستشفى.

يعتبر معتقل مدينة الصالح، وهي مدينة سكنية غير مكتملة شرقي مدينة تعز، من أكبر أماكن المعتقلات التي استحدثها الحوثيون أثناء الصراع، حيث تبين احتجاز الحوثيين لعدد من الصحفيين في هذا المعتقل قبل نقلهم إلى أماكن احتجاز أخرى.

الصحفي تيسير السامعي، كان اعتقاله في يناير / كانون الثاني 2017، حيث اقتاده الحوثيون من

3 مقابلة بتاريخ 14سبتمبر/أيلول2022

4 تقرير "مهنة خطرة" سبتمبر/أيلول2020 (منظمة سام)

منطقته إلى معتقل «مدينة الصالح» واحتجازه لمدة شهرين هناك، قبل نقله إلى مركز اعتقال في محافظة ذمار، حيث لم يعرف شيئًا عنه منذ ذلك الحين.[5] حتى إطلاق سراحه بعد ستة أشهر من الاعتقال.

إخفاء قسري إلى قبل الوفاة بيومين

الصحفي أنور الركن، لا أحد يعرف التاريخ الدقيق لإخفائه، لكن تاريخ وفاته محدداً بدقة في 2 يونيو/ حزيران 2018، ذلك أنه مات بعد يومين من معرفة أسرة الركن بمكانه ونقله إلى المستشفى حسب ما أبلغتهم جماعة أنصارالله «الحوثيين» بحسب بيان صادر عن نقابة الصحفيين اليمنيين. **وبحسب جميل الركن شقيق الصحفي،** فإن أنور اختفى قبل أشهر من وفاته، وكان البعض يعتقد تواجده بصنعاء كعادته، حتى اتصل بهم الحوثيون وأخبروهم أنه محتجز في مركز يسمى «الصالح» تفاجئت الأسرة باحتجاز أنور كما تفاجئت بحالته السيئة بعد نقله للمستشفى «حاول الأطباء إنقاذ حياته، لكن الموت كان أسرع».

الصحفي أنور الركن، وقبل وفاته، تحدث لشقيقه وإلى الطبيب المعالج عن تعرضه للتعذيب والتنكيل في المعتقل. وكشف أنور، حسب شهادة شقيقه، بأن جماعة الحوثي كانت تحقنه بمواد لا يعرف نوعها ومصدرها ويشعر بحرارتها ووجعها أكثر من نفعها وأنها تشبه بقوة حرارتها مادة الأسيت.[6]

عدن

في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً، بمحافظتي تعز وعدن جنوبي اليمن، يدرس التقرير 12 حالة إخفاء قسري بحق الصحفيين، 5 حالات اعتقال تعسفي في محافظة عدن على يد قوات المجلس الانتقالي الجنوبي، و5 حالات على يد أجهزة الاستخبارات العسكرية وقوات المحور العسكري في محافظة تعز، وحالتين على يد جماعات مسلحة مجهولة.

الصحفي عادل الحسني، جرى اعتقاله في 17 سبتمبر/أيلول 2020 من قبل قوات الحزام الأمني الموالي للمجلس الانتقالي الجنوبي، حيث استوقفته نقطة تفتيش عند مدخل محافظة عدن، قبل أن يقتاده مسلحو الحزام الأمني وهو معصوب العينين إلى مراكز احتجاز متعددة، لم تعلم أسرته عن مصيره، ولم يُسمح له بالتواصل مع العالم الخارجي إلا بعد أيام، قال الحسني: **«سُمح لي برؤية زوجتي ووالدي بعد 25 يوماً من الاخفاء القسري».**[7]

رأفت رشاد، صحفي يمني يدير محطتين إذاعيتين محليتين في مدينة عدن جنوب البلاد، **كان**

5 "صحافة اليمن تواجه خطر الاجتثاث" تقرير صادر عن منظمة مواطنة ومركز الخليج لحقوق الإنسان 2017

6 لجنة حماية الصحفيين 2 يونيو 2018 https://cpj.org/data/people/rakan-al-anwar/

7 هاف بوست https://www.huffpost.com/entry/yemen-uae-adel-al-hasani_n_601dd8ffc5b6c56a89a0f58b

اعتقاله مساء يوم الاثنين 27 سبتمبر/أيلول2021 من قبل قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي. ظل رشاد رهن الاعتقال في معسكر قطاع المنصورة قبل نقله يوم 29سبتمبر2021، إلى مقر قوات العاصفة التابعة للانتقالي، في مدينة التواهي، **وقالت أسرته في بيان: «عندما ذهبنا لزيارة رأفت في معسكر قوات العاصفة، منعونا من الدخول وانكروا وجوده، ومن ذلك الحين انقطع تواصلنا به ولم نعد نعرف عنه شيء، ونؤكد أن رأفت رشاد أصبح مخفي قسراً ولا نعلم أي جهة أخذته».**[8] وفي 28ديسمبر2021، أفرجت قوات الحزام الأمني، على الصحفي رأفت رشاد بعد نحو ثلاثة أشهر من اعتقاله وإغلاق الإذاعتين المحليتين التي كان يديرهما.

بتاريخ 30 مايو/أيار 2020، أعلن **أسامة مصطفى سويد**، عن إطلاق سراح شقيقه الصحفي **أصيل مصطفى سويد**، وأرفق بالمنشور الذي كتبه على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، أربع صور يظهر فيها أصيل وعليه أثار تعذيب، وذكر أسامه أن أصيل يعاني من «حالةٍ من السكوت وعدم النطق وصحته الجسدية والنفسية سيئة وعليه اثار تعذيب...».

وكان أصيل سويد، قد جرى اعتقاله بتاريخ 1 مايو/ايار 2020، أثناء ما كان متوجهاً من مدينة تعز إلى مدينة عدن، وظل مخفياً قسراً ولم تتمكن أسرته من تحديد مكانه حتى تاريخ إطلاق سراحه. وقال أسامه، لـ «فري ميديا» إن أصيل «كان محتجزاً تعسفياً لدي قيادة اللواء الخامس دعم وإسناد بمحافظة عدن، وهي قوات تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي». وكان أصيل قد شارك بتصوير فيلم استقصائي بعنوان «موت على الحدود» يتحدث عن قيام السعودية بالتجنيد العشوائي لمجاميع من المواطنين اليمنيين للاشتراك في القتال على الحدود السعودية اليمنية. الفيلم عرضته قناة الجزيرة القطرية.

تعز

وفي مدينة تعز التي تخضع لسيطرة الحكومة المعترف بها دولياً، يرصد التقرير، 7 حالات إخفاء قسري، منها 5 حالات على يد الأجهزة الأمنية والعسكرية والاستخباراتية، وحالتين «مراسل قناة الجزيرة حمدي البكاري، ومصور القناة عبدالعزيز الصبري» على يد مسلحين مجهولين بتاريخ 18يناير/كانون الثاني ٢٠١٨ قبل إطلاق سراحهما بعد 10أيام من الاختطاف.

الإعلامي والحقوقي جلال الخولاني كان اعتقاله يوم 23 يوليو/تموز 2021، من قبل مجموعة مسلحة تتبع اللواء 22 ميكا التابع لمحور تعز العسكري، ظل الخولاني مخفيًا لأكثر من خمسين يوماً حسب قوله: «تعرضت فيها إلى الضرب المبرح بإعقاب البنادق في رأسي وظهري حتى تمزقت أحد أعصاب ظهري». **وأضاف: «تم منعي من التواصل مع أسرتي هاتفيًا وفي إحدى المرات طلب مني أحدهم مبلغ وقدرة مليون ريال (يساوي 1000دولار) مقابل السماح لي**

8 بيان صادر عن أسرة الصحفي رأفت رشاد https://www.facebook.com/100027621012279/posts/pfbid02xSNq7CrGfKR9dzYrodGWtaRqbBAfAwYy1MKV2P1GZ3NPMc276L3dzsR/UFyqfufCrl

بالتحدث مع أمي لمده نصف دقيقة». [9]

منير طلال، كاتب صحفي، اعتقله جهاز الاستخبارات العسكرية في محافظة تعز، بتاريخ 19 أغسطس/آب2019، مع اثنين من زملائه هما: «يحيى البعيثي، محفوظ البعيثي» قال منير، بأن جهاز الاستخبارات رفض إخطار ذويهم بأماكنهم، كما صادروا هاتفه الشخصي وعندما كانت أمه ترسل له تسجيلات صوتيه عبر تطبيق الواتساب لمعرفة أحواله، كان جنود الاستخبارات يفتحون تلك التسجيلات ويتعمدون عدم الرد، هذا الأمر تكرر طوال فترة اعتقاله، الأمر الذي جعل أمه تدخل في حالة غيبوبة، حسب قوله.[10]

الصحفي محسن عايض الصيرفي اعتقلته المخابرات العسكرية التابعة للحكومة اليمنية في محافظة تعز، سنة 2018، واستمر مخفياً قسراً لمدة أربع سنوات، وخلال هذه الفترة لم ترد أنباء عنه، ولم تعرف عائلته مكان اختفائه، حتى إطلاق سراحه في 8 يناير/كانون الثاني 2022.

9 مقابلة مع الصحفي جلال الخولاني في أكتوبر2022

10 مقابلة مع الصحفي في أكتوبر2022

الفصل الخامس:
انتهاكات الحق في الحياة «القتل»

وثق التقرير مقتل 25 صحفياً يمنياً خلال الفترة من 2015 إلى 2022، في المحافظات المستهدفة. وتظهر الشهادات والإفادات والتفاصيل التي جمعها فريق إعداد التقرير، أن 25 صحفياً في «صنعاء، عدن، تعز»، قُتلوا مع سبق الإصرار والترصد.

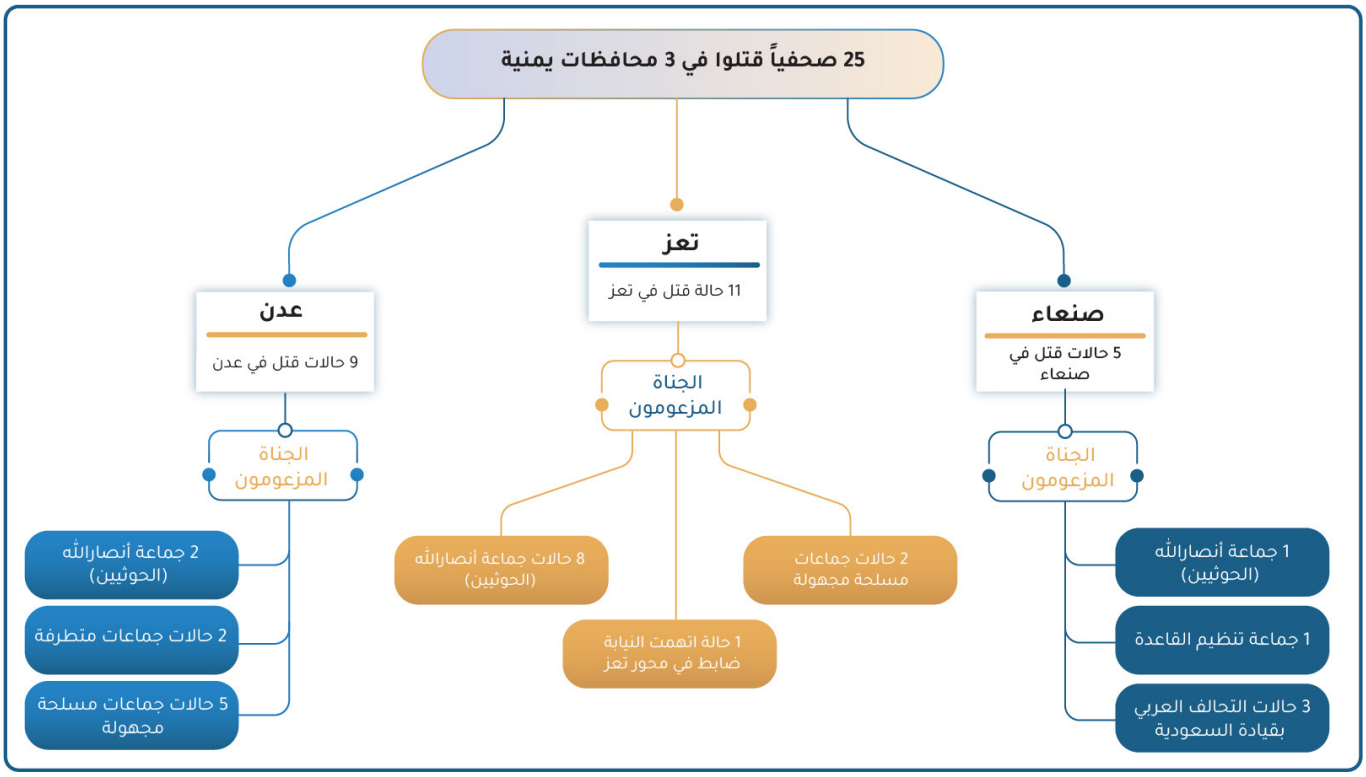

الشكل (3): يوضح عدد الضحايا من الصحفيين الذين تعرضوا للقتل في المحافظات المستهدفة خلال الفترة من 2015 الى 2022

المقداد مجلي
بلال شرف الدين
عبدالكريم الخيواني
محمد راجح شمسان
مجمد العبسي
محمد اليمني
زياد الشرعبي
محمد القدسي
أواب الزبيري
أسامة سلام
فواز الوافي
أحمد الشيباني
تقي الدين الحذيفي
محمد الطاهري
وائل العبسي
طارق مصطفى
صابر الحيدري
أديب الجناني
PRESS
أمجد عبدالرحمن
عمر باطويل
أحمد ياراس
أحمد بوصالح
نبيل القعيطي

لماذا قتلوا..؟

وثق التقرير مقتل 25 صحفياً يمنياً خلال الفترة من 2015 إلى 2022، في المحافظات المستهدفة. وتظهر الشهادات والإفادات والتفاصيل التي جمعها فريق إعداد التقرير، أن 25 صحفياً في «صنعاء، عدن، تعز»، قُتلوا مع سبق الإصرار والترصد.

وتنوعت وسائل إزهاق أرواح الصحفيين، حيث تشير المعلومات بأن صحفياً قتل بمادة «الكاربوكسي هيموغلوبين»، كما قتل 6 صحفيين بينهم صحفية بعبوات ناسفة، و2 صحفيين برصاص قناصين، وعدد 7 صحفيين من خلال استهداف مواقع عامة بالصواريخ، وعدد 3 صحفيين بغارات جوية، وعدد 6 صحفيين اغتيالاً على أيدي مسلحين.

ومع ارتفاع معدل جرائم قتل الصحفيين، إلا أن التحقيقات في هذه الجرائم تكاد تكون منعدمة أو بطيئة وغير فعالة، أو أن إجراءات محاسبة القتلة، معطلة.

الجناة المزعومون

تأتي جماعة أنصارالله «الحوثيين» في مقدمة الجهات المسؤولة عن قتل الصحفيين، وتشير الأدلة التي حصل عليها مركز فري ميديا للصحافة الاستقصائية، إلى تورط **جماعة أنصارالله «الحوثيين»** بقتل 10 صحفيين في الثلاث المحافظات المستهدفة، 2 في محافظة عدن، و8 في محافظة تعز، بالإضافة إلى وجود مزاعم وقوفهم خلف عملية اغتيال في صنعاء.

ولا يعفي هذا أطراف الصراع المسلح، من مسؤولية انتهاك حياة العاملين في الحقل الصحفي، فالتحالف العربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية، مسؤول عن مقتل 3 صحفيين بغارات جوية شنها في صنعاء شمال البلاد.

وفي عدن، المحافظة الواقعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً ـ يديرها المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات ـ قُتل 7 صحفيين على أيدي جهات لم تُحدد هويتها، غير أن مكون المجلس الانتقالي يبدو متواطئاً مع قتلة ناشِطَين اثنين على الأقل، برصاص متطرفين.

وفي تعز الواقعة تحت سيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، قُتل 3 صحفيين، لم تُحدد هوية الجناة في اثنتين من جرائم القتل المشار إليها، وفي الجريمة الثالثة أشارت التحقيقات أن صحفياً قتل نتيجة خلاف وتم اتهام ضابط ينتمي للمحور العسكري بعملية القتل.

صنعاء

اغتيال

خرج الصحفي محمد عبده العبسي، مساء الثلاثاء، 20 كانون الأول/ ديسمبر 2016، إلى أحد محلات بيع الوجبات الخفيفة في مدينة صنعاء، لتناول وجبة عشاء، وحين عاد إلى المنزل، بدأ يعاني من ضيق في التنفس، وتوفي إثر ذلك بوقت قصير.

أشار تقرير الطبيب الشرعي الذي فحص عينات الدم في العاصمة الأردنية عمان في 2 شباط 2017، إلى أن وفاة العبسي ناتجة عن استنشاقه جرعة من مادة «الكاربوكسي هيموغلوبين» التي بلغت نحو 67%، في جسده، وهي كميات كافية للوفاة.[1]

في منتصف شباط/ فبراير 2019، أفادت لجنة الخبراء المعنية باليمن، والتابعة لمجلس الأمن الدولي، بأنها لاحظت حدوث جريمة قتل، راح ضحيتها الصحفي محمد عبده العبسي، والذي كان يحقق في النشاط المالي لقيادات في جماعة أنصارالله «الحوثيين».

وتضمن تقرير آخر للجنة الخبراء، رُفع إلى رئيس مجلس الأمن الدولي في 25 كانون الثاني/ يناير 2019، أن محمد العبسي كان يعمل على تحقيق حول امتلاك قيادات الحوثيين شركات نفطية عملاقة يتم عبرها استيراد النفط، وأن الأموال الناجمة عن ذلك تمثل مورداً ضخماً لهم ولأشخاص وردت أسماؤهم ضمن قائمة العقوبات الدولية.

بحسب شهادة زملاء مقربين من العبسي، فإن الصحفي تلقى تهديدات عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعبر اتصالات مباشرة، وفقاً لتحقيق استقصائي نشره موقع درج، وكان العبسي يطلب من نجل توفيق عبد الرحيم، تاجر النفط المعروف في اليمن، وثائق تكشف تدخل الحوثيين في تجارة النفط وعلاقتهم بها، ولم يكن العبسي يعلم أن تلك الرسائل تذهب إلى الحوثيين وأن نجل عبدالرحيم معتقل لديهم حين أرسلها، فاطلع الحوثيون على ما يريده العبسي وما يخطط له وماهية تحقيقه المقبل. ولم يعلق الحوثيون على وفاة العبسي، رغم أن أصابع الاتهام تتجه نحوهم.[2]

القاعدة في جزيرة العرب

الصحفي عبدالكريم الخيواني قُتل في 18 مارس/آذار2015، عندما أطلق مسلحون مجهولون من على متن دراجة نارية الرصاص عليه بعد مغادرته لمنزله في صنعاء، وعزت نقابة الصحفيين مقتله إلى «كتاباته الجريئة والشجاعة».

وبحسب المحامي عبد الباسط غازي، فإن مجموعة من 7 أشخاص ينتمون إلى القاعدة بحسب

1 بيان نقابة الصحفيين في 6فبراير 2017 https://www.palestine-aman.org/media-center/6473.html

2 تحقيق استقصائي نشر على موقع درج في 9سبتمبر/أيلول2021 https://daraj.com/79117/

ادعائه، مثلوا للمحاكمة بتهمة تنفيذ عملية قتل (اغتيال) الصحفي عبد الكريم الخيواني في صنعاء.

وأضاف المحامي بأن زعيم هذه المجموعة ويدعى صهيب التاج اعترف أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء بأنه نفذ عملية اغتيال الصحفي الخيواني، كما هدد القاضي بالقتل، وأدانت المحكمة المتهمين وأصدرت حكم الإعدام بحقهم في عام 2020، لكن المتهمين قدموا استئنافًا أمام محكمة الاستئناف في صنعاء (محكمة الدرجة الثانية)، التي ما زالت تعقد جلساتها في القضية.

الخيواني كان عضو مؤتمر الحوار الوطني عن مكون أنصار الله (الحوثيين) وسفير النوايا الحسنة للمجلس الدولي لحقوق الإنسان في اليمن. وعمل رئيسا للدائرة السياسية في حزب الحق ورئيسا لتحرير صحيفة الأمة الصادرة عن الحزب. رئيس تحرير صحيفة «الشورى» الأسبوعية وموقع «الشورى نت» الإلكتروني الأخباري. اشتهر بكتاباته الصحافية الجريئة في نقد النظام الحاكم في اليمن وسياساته. عقب توليه رئاسة تحرير صحيفة «الشورى» مطلع 2004 نشر ملفات شديدة الحساسية بالنسبة للحكومة اليمنية، أسهمت في رفع سقف الحرية للصحافة الناقدة، وأشهر تلك الملفات ملف توريث الحكم والمناصب الوظيفية في الدولة، والفساد في القطاع النفطي، فتعرض للمضايقات بسبب عمله السلمي والمشروع في مجال حقوق الإنسان لأكثر من عشر سنوات. في عام 2004، حُكم عليه بالسجن لمدة عام بتهمة دعمه حسين بدر الدين الحوثي، رجل دين من الطائفة الزيدية. في أغسطس / آب 2007، اختطفه رجال مسلحون في صنعاء وعرضوه للتعذيب والإيذاء الجسدي. في يونيو / حزيران 2008، حكمت محكمة أمن الدولة في صنعاء على عبد الكريم الخيواني بالسجن ست سنوات بتهم تتعلق بالتآمر مع المتمردين المناهضين للحكومة، وإهانة الرئيس و "إضعاف الروح المعنوية للجيش". تم تعليق الحكم في نهاية المطاف بعد صدور عفو في مارس / آذار 2009، ومنذ ذلك الحين، واجه المدافع عن حقوق الإنسان تهديدات منتظمة نتيجة لكتاباته، وقُتل في 18 مارس/آذار 2015.

غارات

بعد اقتحام العاصمة صنعاء من قبل جماعة أنصارالله «الحوثيين»، وسيطرتهم عليها في أواخر 2014، طلب الرئيس اليمني وقتئذ، عبدربه منصور هادي، التدخل من المملكة العربية السعودية، التي شكلت «التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن»، إثر ذلك، قام التحالف بشن عمليات عسكرية على الحوثيين وحليفه في ذلك الوقت، الرئيس الأسبق علي صالح، حيث اعتمد التدخل العسكري بدرجة أساسية على الغارات الجوية.

كان الصحفي محمد راجح شمسان، في مقر عمله، قناة اليمن اليوم، عندما شن التحالف العربي غارة جوية استهدفت مستودعاً للصواريخ بتاريخ 20 أبريل 2015، لكن آثار القصف لم تقتصر على

المستودع، وصلت الشظايا الناجمة عن الانفجار الهائل إلى مقر القناة، وقتل محمد شمسان.[3]

بعد مقتل شمسان بتسعة أشهر تقريباً، قُتل الصحفي المقداد مجلي، الذي كان يعمل مراسلاً صحفيا لشبكة الأنباء الإنسانية «إيرين»، بعد أن شنت قوات التحالف العربي الذي تقوده السعودية ،غارة جوية على منطقة «جارف» جنوب العاصمة صنعاء **في 17 يناير/ كانون الثاني 2016.**

أما الصحفي بلال شرف الدين، مصور قناة المسيرة التابعة لجماعة أنصارالله «الحوثيين»، فقد قتل بتاريخ 27 يوليو2019 إثر استهدافه بضربة جوية شنتها مقاتلات التحالف العربي، أثناء توثيقه لآثار الدمار الحاصل في أحد المنازل التي تعرضت للقصف الذي استهدفت حي الجراف شمال صنعاء.[4]

عدن

يوثق التقرير مقتل 5 صحفيين يمنيين في العاصمة المؤقتة عدن، من خلال استهدافهم بعبوات ناسفة، من بينهم «صحفية» ، تفاصيل قصتها في مكان اخر في هذا التقرير.

عبوات ناسفة بدائية الصنع (IED)

في العاشر من أكتوبر2021، أدى انفجار سيارة مفخخة في محافظة عدن، الجنوبية إلى مقتل عدد من مرافقي مسؤولين حكوميين، من ضمنهم ثلاثة صحفيين. وكان الصحفيون الثلاثة يرافقون موكب وزير الثروة السمكية سالم السقطري ومحافظ محافظة عدن أحمد لملس، قبل أن تستهدفهم سيارة مفخخة عند مرورهم في منطقة حجيف بمديرية التواهي.

وفي الانفجار، توفي على الفور، السكرتير الصحفي للمحافظ، **أحمد بوصالح**، والمصور الإعلامي **طارق مصطفى**، وأصيب حينها الإعلامي **أحمد حديج باراس** إصابة خطيرة، وظل ثلاثة أسابيع في المستشفى لكنه فارق الحياة بعد ذلك.[5]

الصحفي صابر الحيدري، قتل بعبوة ناسفة أيضاً، فأثناء مرور مراسل الإذاعة اليابانية، بسيارته في أحد شوارع محافظة عدن، انفجرت عبوة ناسفة، ما أدى إلى مقتله، بتاريخ 15 يونيو / حزيران 2022. لم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن الهجوم، ولكن الأجهزة الأمنية تمكنت من القبض على شخص يشتبه بمشاركته في عملية الاغتيال. كان هذا الشخص آخر من رافق الصحفي الحيدري قبل الانفجار بساعات قليلة، وخضع المشتبه (م.ع) للاستجواب من قبل المباحث الجنائية في عدن، واتضح من خلال إفادته، إنه كان متواجد في أماكن عدة قريبة من موقع مكان الانفجار، ولديه صور لمساكن

3 مقتل 4 وجرح (10) من طاقم قناة اليمن بقصف طيران التحالف بقيادة السعودية مقرها في عطان https://www.youtube.com/watch?v=IXlk8eROCTN مقتل الصحفي محمد شمسان موقع اللجنة الدولية لحماية الصحفيين 20 أبريل 2015 https://cpj.org/data/people/shamsan-mohamed/

4 لجنة حماية الصحفيين https://cpj.org/data/people/deen-al-sharaf-bilal/

5 الإعلام اليمني نزيف الأرواح والحقائق» تقرير صادر عن مرصد الحريات الاعلامية 2021 https://economicmedia.net/cat?/11

مسؤولين حكوميين، وصحفيين (بينهم الحيدري)، ووصفت المباحث هذا الشخص بالخطير. أفاد أحد المحققين الأمنيين لـ"فري ميديا" بأن هناك ضغوطًا كبيرة من أطراف «لم يسمها» للإفراج عن الشخص المحتجز، بحجة أن التهمة ليست ثابتة بحقه، رغم أن المشتبه به كان بحوزته صور مساكن مسؤولين حكوميين وصحفيين ونشطاء، إضافة إلى وجود الأدلة التي تثبت تواجده في أماكن قريبة من مكان الانفجار الذي قُتل فيه الصحفي صابر الحيدري، ومازالت الضغوط مستمرة للإفراج عن المشتبه، بحسب إفادة الضابط.

صاروخ

الصحفي أديب الجناني، مراسل قناة بلقيس، قتل يوم 30 ديسمبر/كانون الأول 2020، بعد إصابته بشظية في البطن، أثناء وجوده عند البوابة الجنوبية من مطار عدن لتغطية وصول الحكومة المعترف بها دولياً.

وأظهر مقطع فيديو لمذيعة المحطة وهي تسمع تغطية المراسل من المطار، على الهواء، وأثناء حديث الجناني مع المذيعة وقع الانفجار الأول وانقطع بينهم الاتصال[6]. **قُتِل أديب. وقالت منصة «إيكاد»** المتخصصة بالتدقيق والتحقق من المعلومات، أنها توصلت لتحديد هوية الطرف الذي قصف مطار عدن الدولي، وأكدت أن في جماعة أنصارالله «الحوثيين» متورطين بالهجوم، وذكرت المنصة أن انطلاق الصواريخ التي استهدفت مطار عدن الدولي انطلقت من محافظات تقع تحت سيطرة جماعة أنصارالله «الحوثيين»وهي تعز، وذمار.[7]

مسلحون

أطلق مسلحون مجهولون النار تجاه، الصحفي نبيل القعيطي، بالقرب من منزله في مدينة دار سعد في محافظة عدن، قام جيرانه بنقله إلى المستشفى لكنه فارق الحياة قبل وصوله للمستشفى. كان تاريخ اغتيال القعيطي 2 يونيو/حزيران 2020، وبحسب شهود عيان فإن سيارة على متنها رجال يرتدون ملابس عسكرية، حاولوا دهس الصحفي القعيطي بسيارتهم لدى خروجه من منزله، لكن القعيطي هرب راكضاً ففتحوا عليه نيران أسلحتهم وأصابوه بطلقات في رأسه وصدره ويده. وكان القعيطي يعمل منذ عام 2015 مع وكالة الصحافة الفرنسية (فرانس برس) وفقاً لما جاء في تقرير بثته الوكالة، وذكر التقرير، إن القتلة فروا من مسرح الجريمة بعد تنفيذ الاغتيال.[8] **بحسب إفادة مسؤول حكومي في الأجهزة الأمنية في محافظة عدن، أن الأمن تمكن من القبض على شخصين مشتبهين باغتيال الصحفي نبيل العقيطي، لكن لم تثبت عليهما التهمة حتى الآن.**

6 بيان على موقع مركز الخليج لحقوق الانسان بتاريخ 4 كانون الثاني 2021

7 تحقيق مفتوح المصدر نشر على صفحة «إيكاد» على موقع التواصل الاجتماعي «فيسوك» https://www.facebook.com/Eekadfacts/videos/887397665340129/

8 موقع مركز الخليج لحقوق الإنسان بتاريخ 3 حزيران 2020 https://www.gc4hr.org/news/view/2405

تطرف

تشير المعلومات التي وصل إليها الفريق، بأن الناشطين والمدونين عمر باطويل وأمجد عبدالرحمن، قُتلا على أيدي متشددين دينيين في محافظة عدن.

ومن خلال تتبع تفاصيل مقتل عمر وأمجد، يظهر بأن هناك تواطؤًا من قبل مكون «المجلس الانتقالي الجنوبي» يحقق نوعاً من الأمان لقتلة الناشطين، من خلال التأثير على عملية المحاسبة على قتلة عمر، أو من خلال إلحاق الأذية بأسرة أمجد بعد مقتله.

تلقّى، عمر محمد باطويل، قبل اغتياله، تهديدات بالقتل عبر «فيسبوك» وبشكل مباشر أيضاً[9]**، على خلفية آرائه التي تنتقد التشدد الديني، لقد اتهمته جماعة تطلق على نفسها «فرسان الدين» بالإلحاد، وفي 24 إبريل/نيسان 2016، قتل المدون باطويل.**

بعد ست سنوات من واقعة اغتيال عمر باطويل، وتحديداً بتاريخ 19 ديسمبر/كانون الأول2022، أدانت محكمة صيرة الابتدائية بمدينة عدن، أحد المتهمين، بقتل باطويل، بموجب المادة (234) من قانون الجرائم والعقوبات، وحكمت على المدان بالحبس تعزيرًا لمدة ثمان سنوات. وقال صالح العامري محامي أولياء دم الضحية إن ما نريده هو الوصول إلى الجهات المدبرة لعملية الاغتيال.[10]

أمجد

لم يرضخ الناشط الثقافي والمدافع الحقوقي أمجد عبدالرحمن للتهديدات التي يتلقاها من متطرفين منذ 2013.

في 2016 قام مسلحون باعتقال أمجد من منزله واحتجزوه داخل "معسكر 20 يونيو" التابع للحزام الأمني «أحد تشكيلات الانتقالي الجنوبي» وتعرض للتعذيب من قبل المسلحين بعد اتهامه بالإلحاد، قبيل إطلاق سراحه بعد 24 ساعة من الاعتقال.

يوم الأحد، 14 أيار/مايو2017، قام المتطرفون باغتيال أمجد، حيث دخل أحد المسلحين الملثمين إلى مقهى الانترنت الذي يعمل فيه أمجد، وأطلق أربع طلقات من مسدس على رأسه، ولاذ القاتل بالفرار، ولم تعلن أية جهة مسؤوليتها عن العملية.[11]

وبحسب كتاب «أمجد قضية حية» الذي أصدره مجموعة من رفاقه، فإن اغتيال أمجد مرتبط بدوره في النشاط السياسي والثقافي ودعواته للعلمانية، مما أثار حفيظة الجماعات المتطرفة المحلية التي تقف وراء عملية القتل، كما يروي الكتاب.

وقال والد أمجد، إن **سيارات عسكرية تابعة لمعسكر «20 يونيو» في عدن، منعت وصول جثمان أمجد إلى منزل أسرته بمدينة كريتر في عدن، ومنعوا الناس من الوصول**

9 من المنصة الرقمية إلى القبر» شبكة أريج https://arij.net/Digital_Platform_Trap/omar.html

10 مقابلة مع محامي الضحية في 10 نوفمبر2022

11 "من المنصة الرقمية إلى القبر" شبكة أريج https://arij.net/Digital_Platform_Trap/omar.html

إلى منزل الأسرة لتقديم واجب العزاء، إضافة إلى شن حملة تحريض واسعة عبر المساجد ووسائل التواصل الاجتماعي ضد ابنهم متهمين إياه بالكفر والإلحاد. وقامت السيارات العسكرية بمنع أسرة أمجد من الصلاة عليه وتشييع جثمانه في مدينة كريتر، **وتمكنت الأسرة** بصعوبة بالغة من تشييع الجثمان في أحد مساجد مدينة إنماء. **يشار إلى أن مسلحين يتبعون معسكر 20 يونيو، اعتقلوا ثلاثة من الصحفيين** من زملاء أمجد وهم: حسام ردمان، وهاني الجنيد، وماجد الشعيبي، يوم 16مايو/أيار 2017، أثناء قدومهم للوقوف بجانب أسرة أمجد.

تعز

منذ أكتوبر 2015 حتى 2022 فقد 11صحفيًا حياتهم بسبب عملهم الصحفي في محافظة تعز، بينهم ناشطة (تفاصيل مقتلها في الفصل المخصص للانتهاكات التي تعرضت له الصحفيات والناشطات في المحافظات اليمنية التي يستهدفها التقرير) **إذ قتل 8 صحفيين في هجمات أثناء تغطيتهم للصراع المسلح، وتشير الدلائل أن جماعة أنصارالله «الحوثيين» تقف خلف تلك الهجمات، و3 صحفيين لم تُعرف بعد دوافع قتلهم.**

رصاص قناص

الصحفي أحمد الشيباني، قتل برصاص قناص حوثي في مدينة تعز، بتاريخ 16 فبراير/شباط 2016، يعمل الشيباني في قناة اليمن الحكومية، كان يومئذ يغطي المواجهات المسلحة عندما تم إطلاق النار عليه. آفاق الحاج، الإعلامية لدى قناة «أورينت نيوز»، والتي كانت برفقة الشيباني، قالت لـ«فري ميديا»: «حين وصلنا أنا والزميلين نعايم خالد ونبيل الخديري إلى منطقة الحصب، التقينا الزميل أحمد الشيباني وكان برفقة الزميل عبد العزيز الذبحاني، كنا جميعا في مهمات تغطية خبر حريق مصنع البلاستيك هناك. لم نتمكن من تصوير الحريق ولا تغطية الخبر، بسبب القصف الشديد والقنص المباشر والمستمر على كل ما يتحرك في المنطقة. لم يكن أمامنا سوى العودة من هناك عبر طريق مكشوف أمام أعين القناصة المتمركزين في التل المقابل، التي يسيطر عليها الحوثيون، وتطل على منطقة الحصب.

كان أحمد الشيباني يشجعنا على المضي بسرعة، وقطعنا الشارع إلى الضفة الأخرى، وكان الزميل أحمد آخرنا. التفتُّ أنا إلى الخلف فوجدته قد سقط على الأرض مضرجاً بالدماء».[12]

الصحفيون الستة «أسامة المقطري، محمد القدسي، محمد اليمني، أواب الزبيري، تقي الدين الحذيفي، وائل العبسي» قتلوا على يد قوات جماعة أنصارالله «الحوثيين» بحسب تحقيق لمركز فري ميديا، وقد تعرض هؤلاء، إما للقصف بقذائف الهاون أو الصواريخ، اثناء تغطيتهم

12 مقابلة في أكتوبر 2022

للمواجهات العسكرية في جبهات مختلفة في محافظة تعز.

بتاريخ 3 سبتمبر/أيلول2018، وعند الساعة الواحدة والنصف ظهراً، وصل الصحفي محمد الطاهري، ويلقب بالقناص، إلى أمام مستشفى المظفر وسط مدينة تعز، لإسعاف حالة مرضية، وأثناء نزوله من السيارة باشرته طلقة نارية أصابته في الرأس، وسقط قتيلاً على الفور، حسب إفادة شاهد عيان.

في ذلك اليوم، كانت تدور مواجهات مسلحة أمام مستشفى المظفر بين قوات محور تعز العسكري، التابع للحكومة المعترف بها دولياً، وبين «كتائب أبو العباس» التي يقودها السلفي عادل عبده فارع المعروف باسم أبو العباس.

وقال أحد المقربين من محمد، لـ «فري ميديا»، أن أسرته طلبت تشريح الجثة من قبل طبيب شرعي فتم نزول طبيب شرعي من عدن للكشف على الجثة بحضور الصحافي فضل البخاري مندوب البحث الجنائي والضابط عادل العمدة، لكن لم تسلم نسخة من التقرير إلى أسرة محمد لأسباب غير معروفة، وبعد ذلك تم دفن الجثة بتصريح من المستشفى وأذن البحث الذي أكد أن لديه نسخة من تقرير الطبيب الشرعي. **وأضاف:** لكن البحث الجنائي رفض الايضاح عن سبب عدم تمكن الأسرة والرأي العام من نتائج الطب الشرعي.[13]

الصحفي زياد الشرعبي، كان يعمل مع قناة إماراتية، قتل في 28 يناير2019 بانفجار عبوة ناسفة كانت مزروعة فوق دراجة نارية جرى تفجيرها عن بعد بينما كانت مركونة في وسط سوق شعبي بمدينة المخا المطلة على البحر الأحمر، وتخضع المدينة لسيطرة القوات الموالية للحكومة المعترف بها دولياً.

الصحفي فواز الوافي، اكتشف المواطنون جثته مقتولاً وسط سيارته في شارع وادي القاضي وسط مدينة تعز بتاريخ 23 مارس/آذار 2022، حصل مركز فري ميديا للصحافة الاستقصائية على قرار اتهام صادر من النيابة العامة في محافظة تعز، يتهم القرار ضابطًا في محور تعز العسكري بقتل المصور الوافي بسلاح ناري نوع كلاشينكوف بتاريخ22مارس آذار2022حيث قام القاتل بوضع السلاح بشكل ملاصق لصدر الوافي وأطلق النار ونتج عن ذلك وفاته.[14] وتم إحالة القضية للمحكمة.

13 مقابلة مع شهود العيان في أكتوبر2022

14 قرار اتهام صادر من النيابة العامة في تعز.

الفصل السادس:

الصحفيات والناشطات

تعرضت الصحفيات والناشطات في اليمن، للعديد من الانتهاكات التي لحقت بالصحافة بين 2015 و2022. وفي محافظات «صنعاء، عدن، تعز» وثق التقرير نماذج من الانتهاكات التي تعرضت له الصحفيات على امتداد هذه الفترة.

تعرضت الصحفيات والناشطات في اليمن، للعديد من الانتهاكات التي لحقت بالصحافة بين 2015 و2022. وفي محافظات «صنعاء، عدن، تعز» وهي المحافظات التي يستهدفها التقرير، حيث وثق التقرير نماذج من الانتهاكات التي تعرضت له الصحفيات في البلاد على امتداد هذه الفترة.

عبوة ناسفة (هجوم موجه)

الصحفية رشا الحرازي وزوجها محمود العتمي

قُتلت الصحفية رشا خالد عبدالله الحرازي، في 9 نوفمبر2021، أثناء ما كانت في طريقها إلى المستشفى برفقة زوجها الصحفي محمود العتمي.

كان موعد وضع رشا لجنينها قد حان، ولهذا كانت متجهة إلى أحد المستشفيات في محافظة عدن جنوب البلاد، لكنها لم تصل، إذ انفجرت عبوة ناسفة كانت مزروعة في سيارة زوجها الصحفي محمود العتمي، صارت الصحفية أشلاء، من قوة الانفجار، وأصيب زوجها إصابة بالغة.

وتعتبر جريمة اغتيال رشا واستهداف محمود، من أبشع الانتهاكات التي مورست ضد الصحفيين في اليمن خلال السبعة الأعوام الماضية. وكانت رشا الحرازي تعمل مع عدد من المنظمات المحلية والدولية وصحفية لصالح منصتي 30، بينما كان محمود العتمي يعمل متعاونًا مع قناتي العربية والحدث.

قبل جريمة التفجير بأقل من شهر، تلقى العتمي تهديدات عبر تطبيق واتساب من رقم مجهول، إضافة إلى قيام جماعة الحوثي باعتقال شقيقه في محافظة الحديدة وإجبار والده على التبرؤ منه حسب ما أدلى به العتمي لـ «فري ميديا» مؤكداً إنه أبلغ زميله الصحفي بسام الجناني قبل الحادثة بأيام عن تلقيه تهديدات من قيادات حوثية في مدينة الحديدة التي ينتمي إليها إذا لم يتوقف عن نشاطه الإعلامي المناهض لجماعة الحوثي.

وتقدم العتمي ببلاغ رسمي للأجهزة الأمنية في محافظة عدن، مؤكداً أن مصدرًا أمنيًا في إدارة أمن المحافظة أخبره أنه تم القبض على عدد من المشتبه بهم وأن أحد المتهمين حاول الانتحار، وطلب العتمي من إدارة الأمن نسخة من ملف القضية إلا أن الأخيرة رفضت ذلك.[1]

1 مقابلة مع محمود العتمي 5 نوفمبر2022

و**أفاد أحد ضابط** التحقيق لـ«فري ميديا» أن مركز الشرطة المخول بقضية الاستهداف، لم يقم بعملية التحري بالشكل المطلوب نتيجة خلل في المتابعة وإجراءات التحقيق، إلا أنه بعد تعزيز فريق التحقيقات بعدد من الضباط المحترفين، توصلوا إلى أدلة تؤكد أن جماعة أنصارالله «الحوثيين» يقفون خلف عملية استهداف الصحفية رشا وزوجها محمود. وتوصلت التحقيقات إلى أن الحوثيين كانوا قد جمعوا معلومات عن مكان تواجد محمود العتمي ورقم سيارته وعنوان مسكنه ومواعيد تحركاته والأسواق التي يزورها من خلال زملاء له في مدينة الحديدة غربي اليمن، ضمن جمع معلومات عن عدد من الصحفيين.

وبحسب ضابط التحقيق فإن المشتبه الرئيسي في القضية فر من عدن إلى مناطق تخضع لسيطرة جماعة الحوثي «أنصار الله». **وأوضح** أن هناك شخصًا آخر كان يتواجد بمكان الانفجار، وأن هذا الشخص قام بعد ساعات من الانفجار بتقديم طلب للمباحث الجنائية في عدن بتسليمه جثة الضحية وزعم أنه أحد أفراد أسرة الضحية رشا الحرازي وذلك قبل القيام بالإجراءات القانونية، وعند اكتشاف هويته فر إلى مناطق سيطرة جماعة الحوثي.

رصاص قناص

الناشطة المدنية والحقوقية رهام البدر

قُتلت في محافظة تعز، برصاص قناص قوات جماعة الحوثي «أنصار الله» بتاريخ 8 فبراير 2018، عندما كانت تؤدي دورها المدني في إغاثة المدنيين شرقي المدينة.

أفاد عبدالفتاح الصامت، أحد الشباب الذين كانوا ضمن الفريق تطوعي الذي تقوده رهام: «كنت أنا ورهام البدر ومؤمن، متجهين إلى منطقة الكريفات شرق المدينة، وعندما وصلنا الى منطقة النجد الاحمر بدأ إطلاق نار كثيف علينا، فاتجهنا الى أحد ممرات السيول واختبأنا لمدة نصف ساعة تقريبًا، ثم قمنا بتوزيع المعونات للأسر المحاصرة هناك».

حسب شهادة الصامت: «قررنا الرجوع إلى المدينة وعند عودتنا قررنا النزول من السيارة في منطقه النجد - المكان الذي تم القصف

الناشطة المدنية رهام البدر

والقنص علينا منه عندما جئنا» يؤكد الصامت أن إطلاق الرصاص تجدد، ثم توقف لتعاود القافلة سيرها نحو المدينة، ولكن «عندما وصلنا إلى أمام كنتيرة تتبع الشرطة العسكرية، سمعنا إطلاق النار، اخترقت الطلقات رأس مؤمن، وعندما رفع يديه ليمسك رأسه جاءت طلقة مباشرة لتخترق يده».[2]

يضيف الصامت: «قامت رهام بدفعي إلى الأرض، وبعد ذلك مباشرة جاءت الطلقة الثالثة التي أصابت رهام، أصابت يدها اليمني واخترقت بطنها».

كانت رهام تنزف وتطالب بالإسعاف، غير أن القناص كان يطلق الرصاص كلما رأى حركة حسب تأكيدات الصامت «كنا لا نملك أي مواد علاجية لوقف النزيف، وتم حصارنا ومنعالإسعاف علينا لمدة ساعة ونصف، وللأسف توفيت رهام».

إعدام

الناشطة أسماء العميسي كانت في طريقها إلى صنعاء لزيارة والدها، عند اعتقالها بتاريخ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2016. تعرضت أسماء للتعذيب والحرمان من حقها في العلاج وزيارة أطفالها أيضاً، كانت التهمة هي التعاون مع الإرهاب، لكن العضو المحقق في النيابة الجزائية المتخصصة أصدر بتاريخ **13ديسمبر/كانون الأول2016،** قرارًا بأنه «لا وجه لإقامة الدعوى لانعدام الجريمة». لكن نيابة الاستئناف ألغت القرار وأصدرت قرارًا يتضمن تهمة «إعانة العدو» أي التعاون مع التحالف العربي الذي تقوده السعودية لمواجهة جماعة أنصارالله «الحوثيين».

وفي 30 يناير/كانون الثاني 2018، **بدأت المحكمة الابتدائية بمحاكمة أسماء العميسي دون السماح لمحامي الدفاع بالحضور، وبهذه الجلسة أصدر القاضي بحق أسماء حكم «الإعدام»** فقدم محامي الدفاع عريضة استئناف أوضح فيها الأخطاء الجوهرية التي وقع فيها الحكم الابتدائي،

ومن أهمها، والذي كان السبب الرئيسي لإدانتها: هو عدم التحاقها بصفوف قوات الإمارات حيث لا يوجد في ملف القضية أي دليل على ذلك. إثر ذلك، أكدت الشعبة الاستئنافية، صواب ما ذكره المحامي في العريضة، وبدلاً من الحكم ببراءة العميسي، حكمت بإدانتها ومعاقبتها بالحبس لمدة خمسة عشر سنة. **وفي 27 يونيو2022،** صدر الحكم الأخير للمرة الثانية من الاستئناف بتهمة غير التهمة الواردة بقرار الاتهام، هذه التهمة هي الادعاء أنها أرشدت العدوان الاماراتي - حسب تسمية جماعة الحوثي «أنصار الله» - على زوجها، وهذه التهمة لا يوجد دليل عليها، كما أن المشرع اليمني وكذلك التشريعات الاقليمية والدولية لا تعاقب عليها.[3]

2 "مهنة خطيرة" تقرير صادر عن منظمة سام 2020 بتصرف

3 مقابلة مع محام الدفاع عن اسماء في سبتمبر 2022

تعذيب وتحرش

الناشطة الحقوقية سميرة الحوري«32 عاماً» طلب منها مدير قسم التأشيرات في مكتب الجوازات في صنعاء، الحضور بتاريخ 14 يوليو 2019، وفي اليوم التالي ذهبت إلى مبنى الجوازات فتم اقتيادها إلى بدروم في المبنى ومصادرة هاتفها وجهاز الحاسب الخاص بها، وتم التحقيق معها لمدة 14 ساعة متواصلة، **وكان حاضرًا في التحقيقات شخص يدعى «ابو الكرار»: «قال لي هذا ملف التخابر، وهذا ملف التجسس، وهذا ملف الإحداثيات، وهذا ملف المخدرات وهذا ملف الدعارة، والحكم النهائي عليك سيكون الإعدام».** تقول الحوري، وتضيف «طلب مني مقابل إلغاء هذه الملفات القيام باستدراج شخصيات مؤثرة وتوريطهم بقضايا جنسية، صدمت من هذا الطلب، وبعد ذلك طلبوا مني التوقيع على أوراق لا أعلم على ماذا تحتوي، وسمحوا لي بالعودة إلى منزلي».

شعرت الحوري بالخطر: «بدأت الترتيب للهروب من صنعاء، لكن للأسف كانت تحركاتي وهواتفي تحت المراقبة المشددة، حيث في الموعد المحدد للهروب بتاريخ 27 يوليو 2019، عند الساعة الرابعة فجراً داهمت قوات تابعة للحوثيين بقيادة مدير الاستخبارات في جهاز ما يسمى الأمن الوقائي سلطان زابن، وأحمد مطر، منزلي، ومعهم ما يسمى بالزينبيات ـ مجندات تابعات للحوثيين ـ **قيدوا أيدي للخلف وعصبوا على عيوني، وقيدوا ابنتي البالغة من العمر 14 عاماً، وهي تصرخ، دمروا كل شيء في المنزل وصادروا كل متعلقاتي، وتم تغطية وجهي واقتيادي إلى سجن سري، دخلت غرفة داخلها 14 امرأة جميعهن مقيدات ومتسخات،** وهناك بقيت حتى اليوم التالي، فتم التحقيق معي لمدة ١٢ ساعة، ثم تم نقلي إلى سجن آخر ووضعي داخل زنزانة انفرادية تحت الأرض مساحتها متر في متر، وأنا مقيدة وكانوا يعطوني حبة خبز باليوم وكنا نشرب من نفس مياه الاستحمام، وبعد ذلك بدأت مرحلة تحقيقات جديدة، لمدة ١٢ ساعة في اليوم ولمدة أسبوعين،

وبين كل تحقيق وآخر تعرضت للتعذيب ابتداءً من قص الشعر والضرب والصعق بالكهرباء، مروراً بالتعليق والتقييد والحبس الانفرادي لمدة 3 أشهر، ثم التجويع والتخويف، إضافة إلى التحرشات، والشرب من مياه آسنة من الحمامات وتنظيف مرحاض الحمامات بيدي، وكنت كلما اسمع صراخ فتاة بالزنزانة اعتقد أنها بنتي فادخل بحالة انهيار عصبي ونفسي وحاولت الانتحار عدة مرات، تحدثت لهم خلال التحقيقات بكل شيء حتى تفاصيل حياتي الشخصية».

وقالت الحوري أن الإفراج عنها لم يتم إلا بعد تسجيلها لفيديوهات، تحت الإكراه والتعذيب والضغوط الرهيبة، **وأكدت** «ألزموني بالتوقيع على تعهد بتنفيذ كل ما يطلبونه مني دون اعتراض مهما كان، كما تعهدت بعدم السفر أو التواصل مع أي جهة إعلامية» مبينة أنه تم تسليمها لأهلها، الذين قابلوا قرار الإفراج عنها بحالة من الخوف والرعب الشديدين.

اقتحام

بردیس محمد علي السیاغي، المسؤولة الإعلامیة في رابطة حمایة المعفنات والناجیات من سجون جماعة أنصارالله «الحوثیین»، **تعرض منزل بردیس السیاغي للاقتحام في منتصف أغسطس 2018،** وقام المسلحون التابعون لأجهزة الحوثي بتفتیش منزل بردیس بحجة تخزین أسلحة.

لجأت بردیس الى القضاء، وطلبت محاكمة أفراد الشرطة والمشرف أحمد السقاف الذي كان یقود المسلحین الذین اقتحموا منزلها، إلا أن المحكمة جمدت القضیة نتیجة ضغوط نافذین من الجماعة.

إثر ذلك، خرجت بردیس السیاغي، من صنعاء واستقرت في مأرب الواقعة تحت سیطرة الحكومة المعترف بها دولیاً، مكثت بردیس في مأرب مع أطفالها لمدة خمسة أشهر، قبل أن یتواصل معها «خلیل القرشي» وكیل وزارة الإدارة المحلیة في الحكومة التي شكلتها جماعة الحوثي، تقول بردیس أن القرشي أخبرها بأن زوجها على قید الحیاة ومعتقل لدي جماعة الحوثي، (وكان زوجها المقرب من الرئیس السابق علي عبدالله صالح قد تعرض للإخفاء القسري عقب مقتل صالح في 4 دیسمبر٢٠١٧ ولم تعلم عن مصیره)، فعادت الى صنعاء، ولكنها تفاجأت بمداهمة منزلها في 2 اغسطس 2019، عند الساعة الرابعة فجراً بخمسة أطقم عسكریة وحافلتین على متنها نساء مسلحات «الزینبیات» وهن مجندات یتبعن جماعة الحوثي «أنصار الله»: «**أطلقوا عليّ النار، أصبت بطلقة نارية في الكتف**، ربطوا عیوني وأخذوني إلى مكان مجهول واعتدوا عليّ بالضرب بكل مكان من جسمي، وبعد یوم نقلوني إلى سجن انفرادي وكان یتم التحقیق معي یومیاً وضربي وربط یدي بالأصفاد منذ الساعة العشرة لیلاً الى الرابعة صباحًا لإجباري على الاعتراف بتهم كثیرة منها التخابر مع التحالف العربي، **وكانوا يعطوني وجبة يوميًا لا تكفي لسد جوعي و يجبروني على شرب عقاقير تجعلني لا أشعر بجسمي**، وبعد شهرین من السجن الانفرادي أخرجوني إلى سجن ملیء بالسجینات».

وتضیف بردیس السیاغي: «تعرضت لكل أنواع التعذیب بداية من الضرب ثم طعني بخنجر في الرقبة وكسر في الأنف وكذلك الصعق الكهربائي».

كان إطلاق سراح بردیس السیاغي بعد ثلاثة أشهر من اعتقالها بعد وساطة قبلیة، وقد غادرت الیمن بعد ذلك، إلى العاصمة المصریة القاهرة، وظهرت قصتها بفیلم «سجینات تحت سیطرة الحوثیین» الذي حصد العدید من الجوائز. [4]

4 الصفحة الشخصیة للناشطة بردیس السیاغي على موقع «فیسبوك»

ملاحقة قضائية

أروى الشميري، تنشط إعلامياً في موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، وتنتقد الأحداث التي تدور في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً، قالت الشميري: «حزب التجمع اليمني للإصلاح قدم شكوى ضدي في 27 يوليو / تموز 2021، وتم استدعائي من قبل المباحث الجنائية، للتحقق معي بسبب قضية سياسية، وقبل شكوى حزب الإصلاح، تقدم المحور العسكري في تعز بشكوى ضدي بتاريخ 20 يناير 2021، بتهمة التشهير بالجيش وفضح المواقع العسكرية».[5]

وقررت النيابة العامة في تعز، أنه لا وجه لإقامة الدعوى ضد أروى.

وذكرت الشميري، أنها كانت قد تلقت تهديدات بالتصفية الجسدية بتاريخ 15 فبراير2018، من قبل أحد أفراد اللواء ٢٢ ميكا، وقدمت شكوى للبحث الجنائي وقتها، لكن البحث اكتفى بالتحقيق مع الجاني دون اتخاذ أي عقوبة ضده لأنه مدعوم من شخصيات سياسية وعسكرية نافذة، حد زعمها.

كما ذكرت أروى أنها تلقت تهديداً بإخراجها من المنزل، في 4 أغسطس 2020 من قبل مسلحين يتبعون قيادة محور تعز العسكري «واتضح من خلال رقم الهاتف أن من هددني شخص معروف، وقدمت شكوى ضده للنيابة بتاريخ 9 أغسطس 2020، فوجه المدعي العام في تعز إدارة الأمن بالتحقيق بالقضية، فتم استدعاءه إلى البحث الجنائي وحضر ووعد أن يسلم المسلحين الذين يتبعونه ولكنه إلى الآن لم يسلمهم».[6]

تضييق

الصحفية والناشطة الحقوقية سمية علي، كانت تنتقد جماعة أنصارالله «الحوثيين» على صفحتها في موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، قبل أن تنتقل إلى انتقاد المقاومة الشعبية التي تشكلت عقب اجتياح جماعة الحوثي لمدينة تعز، إثر ذلك بدأت رسائل التهديدات تنهال على سمية حسب قولها، ولكن سمية تجاهلت رسائل التهديد وواصلت الانتقاد الرقمي. وبعد أيام قُصف منزل الأسرة، ونزحت داخل تعز.

تشردت سمية داخل الوطن ونزحت من محافظة تعز إلى منطقة القاعدة شمال تعز، ومنها إلى محافظة إب ثم إلى صنعاء. **تقول** سمية: «**رحلت من منزل إلى منزل، والتهديدات تلاحقني، لم أستطع تذوق راحة النوم**» وتضيف «اضطررت للهروب خارج الوطن. سافرت إلى السودان، والهروب من أجل حياتي». بعد ذلك حضرت سمية مؤتمراً حول العنف ضد المدافعات عن حقوق

5 مقابلة مع الصحفية في أكتوبر 2022

6 مقابلة مع الصحفية في أكتوبر 2022 إضافة إلى مجموعة من الوثائق الرسمية الصادرة من مؤسسات إنفاذ القانون

الإنسان والمرأة، في عمّان، والتمست اللجوء لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. واستقر بها الحال في كندا.[7]

اعتداء

تعرضت الصحفية عبير عبدالله لاعتداء مع ثلاثة من زملائها في منطقة صالة وسط مدينة تعز، يوم 28 مايو 2022، وكما أفادت عبير، فقد أطلق مسلحون النار وتلفظوا بالشتائم أثناء عملها على مادة مصورة لإحدى الجهات الإعلامية، بالرغم من التنسيق المسبق مع الجهات المعنية والشخصيات الاجتماعية في المنطقة بالعمل على التصوير.

وقالت عبير لـ«فري ميديا»: «تقدمت ببلاغ وشكوى رسمية للجهات الأمنية المختصة وطالبت بضبط مرتكبي الانتهاكات ضدنا، وتابعت القضية لدى إدارة أمن صالة التابعة لشرطة محافظة تعز، لكن وحتى الآن لم يتم القبض على المتهمين، ولم يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتهمين، وهناك تخاذل من الجهات الأمنية في حماية الصحفيين وصون حق حرية الرأي والتعبير».[8]

الجدير بالذكر، أن مسلحين كان قد اعتدوا على عبير عبدالله يوم الأربعاء21 اكتوبر 2020، أثناء قيامها بممارسة عملهما الصحفي، وكان المسلحون يتبعون مدين المسعودي، الذي كان يعمل كرئيس لعمليات اللواء 145 التابع لمحور تعز، وتقدمت عبير ببلاغ للجهات الرسمية طالبت فيه باتخاذ الاجراءات ضد هذه الممارسات في قمع الحريات الصحفية.

تهديد

أحلام العسكري، كانت تعمل كمراسلة لقناة صنعاء، من تعز.

تعرضت أحلام، لأكثر من تهديد بالقتل من قبل مسلحين في مدينة تعز الخاضعة، لقوات عسكرية تابعة للحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا.

في 1أبريل/نيسان 2017، قالت أحلام: «ذهبت إلى جبل الجهوري المطل على وسط مدينة تعز، لتصوير حالو إنسانية، ثم عدت إلى وسط المدينة لاستكمال تصوير الحلقة التلفزيونية، وأثناء التصوير اعترضنا مسلحون على متن دراجة نارية ومنعونا من التصوير، فاضطررت لتوقيفه تجنبا للمشاكل».

أضافت أحلام: «في اليوم التالي، استأنفت والطاقم المصور مهمة عملنا، فتعرضت أيضًا للتهديد والمنع من التصوير أنا وزملائي، وبطريقه همجية بدأوا بالسب والشتم على الطاقم، والتهديد بالقتل» وأوضحت أنها وجهت رسالة إلكترونية لمدير الأمن ولكنها لم تتلق أي رد.

7 مقابلة مع الصحفية سمية علي في أكتوبر 2022

8 مقابلة مع الصحفية عبير عبدالله في 5 أكتوبر 2022

تؤكد أحلام أنها تعرضت لتهديد آخر بينما كانت تغطي مواجهات مسلحة في منطقة ثعبات شرقي مدينة تعز: «**ظهر لنا أحد المسلحين ومنعنا من التصوير بحجة أنني بنت ولا يحق لي تغطية الأحداث من خطوط النار، رفع السلاح وقال بأنه سيقتلني إذا لم أترك المكان**، كنت وقتها برفقة المصورين حسام القليعة ومحمد التويجي واضطررنا لوقف التصوير».

الباب الثاني

مؤسسات إنفاذ القانون

الفصل السابع

الأجهزة الأمنية والعسكرية والنيابات والمحاكم

الفصل السابع:
الأجهزة الأمنية والعسكرية والنيابات والمحاكم

تحولت الأجهزة الأمنية والعسكرية - سواء تلك التابعة للحكومة الشرعية المعترف بها دولياً، أو التابعة لجماعة أنصارالله «الحوثيين»- إلى أدوات لقمع الصحفيين، بحسب المعلومات والشهادات التي وثقها هذا التقرير الذي يستهدف ثلاث محافظات هي «صنعاء، عدن، تعز».

ففي صنعاء، تستخدم جماعة أنصارالله «الحوثيين» عدداً من الأجهزة لانتهاك حقوق الصحفيين والناشطين، ومداهمة منازلهم واعتقالهم وتعذيبهم، من بين تلك الأجهزة: مراكز الشرطة «قوات الأمن العام»، وجهاز المخابرات والأمن الذي استحدثته الجماعة بعد دمج «الأمن السياسي والأمن القومي»، والأجهزة المستحدثة مثل: الأمن الوقائي، ووحدة الزينبيات وهي وحدة أمنية نسائية تابعة للحوثيين. وفي مناطق سيطرة الحكومة اليمنية هناك جهاز الاستخبارات العسكرية وجهاز المخابرات العامة «الأمن السياسي والأمن القومي» وقوات المحور العسكري في محافظة تعز، وفي محافظة عدن هناك قوات الحزام الأمني التي تميل إلى العمل كوحدات مستقلة بذاتها بأوامر من المجلس الانتقالي الجنوبي، إضافة إلى مراكز شرطة الأمن العام.

أولاً: المؤسسات الأمنية والعسكرية

لم تلتزم أطراف الصراع بالإجراءات القانونية والتشريعية التي تحفظ حقوق الصحفيين والناشطين، في جميع حالات الانتهاك التي يدرسها هذا التقرير، حيث قامت الأجهزة الأمنية والعسكرية بإجراءات تعسفية بحق الصحفيين أثناء الاعتقال، إضافة إلى عدم احترام حقهم في معرفة التهم الموجهة إليهم وأسباب اعتقالهم وعدم السماح لهم بالتواصل مع ذويهم والاستعانة بمحامين، وكذلك التعامل مع الصحفيين المعتقلين بضروب من المعاملة المهينة والسيئة مثل التعذيب وإجبار الضحايا على الاعتراف بتهم مزعومة، وتوقيع محاضر لا يعرفون مضمونها، إضافة إلى عدم إحالة قضاياهم لاستكمال إجراءات التقاضي خلال المدة التي ينص عليها القانون.

صنعاء

وفي مناطق سيطرة جماعة أنصارالله «الحوثيين» اعتقلت أجهزة الجماعة 38 صحفيًا في صنعاء، امتدت فترات احتجازهم من 8 أشهر إلى 5 سنوات، وأحالت جماعة أنصارالله «الحوثيين» عدد 2 من الصحفيين إلى القضاء بعد 8 أشهر من الاعتقال، و14 صحفياً بعد 3و4و5 سنوات، فيما أطلقت سراح22 صحفياً بعد احتجازهم لفترات بين 5 أشهر وأربع سنوات دون إحالتهم للقضاء.

ويكشف التقرير، أن الأجهزة التابعة لجماعة الحوثي في صنعاء، أخفت قسرياً 32 صحفيًا لفترات لا تقل عن أسبوعين وبحد أقصى 8 أشهر.

وفي قضايا القتل لم يتم التحقيق في أربع قضايا قتل من أصل 5 طالت الصحفيين في صنعاء، كانت عملية اغتيال الصحفي عبدالكريم الخيواني هي القضية الوحيدة التي تم احالتها للمحكمة التي أصدرت فيها حكماً بإعدام المتهمين في 2020.

عدن

في عدن، الواقعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً، قامت الأجهزة الأمنية والعسكرية، بإجراءات تعسفية أثناء اعتقال 4 صحفيين، وحرمتهم من معرفة التهم الموجهة إليهم وأسباب اعتقالهم والتواصل مع ذويهم والاستعانة بمحامين، واحتجزت تعسفياً صحفيين اثنين لمدة 3 أشهر، وصحفيًا لمدة 6 أشهر، وصحفيًا آخر لمدة 10 أيام.

ومارست الأجهزة الأمنية والعسكرية، التي يديرها المجلس الانتقالي الجنوبي، التعذيب وإجبار الضحايا على الاعتراف بتهم مزعومة، وعدم إحالة قضايا الصحفيين لاستكمال إجراءات التقاضي خلال الفترة المنصوص عليها في القانون، حيث أحالت قضية واحدة فقط بعد مرور 4 أشهر من تاريخ الاعتقال، كما مارست الاخفاء القسري بحق 3 صحفيين لفترات أقلها 3 أيام وأكثرها 25 يوماً.

وفي قضايا قتل الصحفيين، حققت الأجهزة الأمنية في عدن بـ 9 قضايا قتل بحق الصحفيين في المحافظة، لكن الإجراءات توقفت عند مرحلة جمع الاستدلالات لعدم استكمال الأدلة، وتم إحالة قضية واحدة لاستكمال إجراءات التقاضي.

تعز

وفي محافظة تعز، قامت الأجهزة الأمنية والعسكرية، بإجراءات تعسفية اثناء القبض على 8 صحفيين، وعدم احترام حقوق الضحايا لمعرفة التهم الموجهة إليهم، وأسباب اعتقالهم، والاستعانة بمحامين.

ولم تقدم الأجهزة الأمنية والعسكرية، في تعز، قضايا الصحفيين لاستكمال إجراءات التقاضي خلال الفترة المنصوص عليها في القانون، حيث أحالت 3 قضايا فقط بعد مرور 3 أشهر، كما مارست الاخفاء القسري بحق 5 صحفيين لفترات أقلها 3 أيام بحق 3صحفيين، و50 يوماً بحق صحفي آخر، وفي حالة واحدة 4 سنوات.

وفي قضايا القتل لم يتم التحقيق في 9 قضايا تعرض لها الصحفيون، إلا في قضيتين الأولى توقفت الإجراءات في المباحث الجنائية، والثانية تم إحالتها لاستكمال إجراءات التقاضي.

خرق دستوري

لم تتبع مؤسسات إنفاذ القانون «الأجهزة الأمنية والعسكرية، والنيابات والمحاكم» إجراءات الاعتقال المنصوص عليها في التشريعات اليمنية، حيث كانت الإجراءات مخالفة للقانون وتشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الضحايا التي تضمن لهم كرامتهم وحرمة منازلهم وحقهم في معرفة أسباب الاعتقال.[1]

1 - المادة (48) من الدستور اليمني، والمواد (6.7.11.132.133.134.137.139.164.77.173.185) من قانون الإجراءات الجزائية

وتعرض الصحفيون المعتقلون للضرب بشكل متكرر على أيدي قوات الأمن أثناء جلسات الاستجواب، وازداد الضرب عندما لم يجب المعتقلون على أسئلة المحققين، أو عند نفيهم للاتهامات، أو رفضهم الاعتراف بالتهم المزعومة، وقد بلغت فترات استجوابهم من عدة أيام إلى شهر كامل، ولم يُسمح للمحامين بحضور جلسات التحقيق، ولم تتضمن محاضر التحقيق أسماء المحققين، مما يشير إلى عدم رغبة المحققين في الكشف عن هوياتهم لتجنب الملاحقة القضائية.

وفي جميع الحالات التي درسها هذا التقرير، يتضح أن اعتقال الصحفيين قد جرى بشكل تعسفي وبدون أوامر قضائية، واحتجازهم لفترات طويلة دون تهمة أو محاكمة، وهذا مخالف لما ينص عليه الدستور اليمني، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ويمنع الدستور اليمني كل اعتقال يتم دون مذكرة صادرة عن القاضي أو النائب العام، وتنص المادة (47) الفقرة (ب): «لا يجوز القبض على أي شخص أو تفتيشه أو حجزه إلا في حالة التلبس أو بأمر توجبه ضرورة التحقيق وصيانة الأمن ويصدره القاضي أو النيابة العامة وفقاً لأحكام القانون، ولا يجوز مراقبة أي شخص أو التحري عنه إلا وفقاً للقانون». **والفقرة (ج) «كل من يقبض عليه بصفة مؤقته بسبب الاشتباه في ارتكابه جريمة يجب أن يقدم للقضاء خلال 24 ساعة من تاريخ القبض عليه على الأكثر، وعلى القاضي والنيابة تبليغه بأسباب القبض واستجوابه وتمكينه من إبداء دفاعه واعتراضاته».** وجاء في الفقرة (هـ): «**يعتبر التعذيب الجسدي أو النفسي عند القبض أو الاحتجاز أو السجن جريمة لا تسقط بالتقادم ويعاقب عليه كل من يمارسها أو يأمر بها أو يشارك فيها**».

وتنص المادة (9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن

1. لكل فرد حق في الحرية وفى الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفا ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه.
2. يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعا بأية تهمة توجه إليه.
3. يقدم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية، سريعا، إلى أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانونا مباشرة وظائف قضائية، ويكون من حقه أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو أن يفرج عنه. ولا يجوز أن يكون احتجاز الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة هو القاعدة العامة، ولكن من الجائز تعليق الإفراج عنهم على ضمانات لكفالة حضورهم المحاكمة في أية مرحلة أخرى من مراحل الإجراءات القضائية، ولكفالة تنفيذ الحكم عند الاقتضاء.
4. لكل شخص حرم من حريته بالتوقيف أو الاعتقال حق الرجوع إلى محكمة لكي تفصل هذه المحكمة دون إبطاء في قانونية اعتقاله، وتأمر بالإفراج عنه إذا كان الاعتقال غير قانوني.
5. لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال غير قانوني حق في الحصول على تعويض.

وفي بعض الحالات، يمكن اعتبار الاحتجاز التعسفي جريمة حرب وفق المادة 8 من نظام روما الأساسي، أو جريمة ضد الإنسانية وفقاً للمادة 7 من نظام **روما الأساسي**.

ثانياً: السلطات القضائية

النيابات

من خلال تتبع دور النيابات في تحقيق العدالة وإنصاف الضحايا في قضايا الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون من قبل أطراف الصراع في اليمن، في المحافظات التي يستهدفها التقرير، **اتضح أنه تم تغييب دور النيابات العامة العادية، من أجل إضعاف استقلالية القضاء وتعطيل آليات مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، وتم إحلال النيابات الجزائية المتخصصة كبديل لها، لتصبح أداة من أدوات قمع المعارضين خصوصاً الصحفيين الذين أصبحوا الفئة المستهدفة من قبل أطراف الصراع في اليمن.**

وتبيّن النصوص القانونية والإفادات التي حصل عليها فريق التقرير، من المحامين والصحفيين المعتقلين أو أسرهم، ودراسة الوقائع والتدقيق في الإجراءات، التالي:

- غياب دور النيابات في الإشراف والتفتيش على مراكز التوقيف والسجون والاطلاع على سلامة الإجراءات وقانونية الاحتجاز وإحالة المعتقلين للنيابة خلال الفترة التي يحددها القانون، مما جعل المعتقلين عرضة للتعذيب والاخفاء القسري. في صنعاء تعرض 32 صحفيًا للاعتقال التعسفي المطول، لفترة زمنية تتراوح من 8 أشهر إلى 5 سنوات، وفي عدن تعرض 4 صحفيين للاحتجاز التعسفي لفترات طويلة تصل في بعض الحالات إلى 6 شهور، وفي تعز قامت الحكومة اليمنية بالاحتجاز التعسفي لـ 8 صحفيين لفترات تصل إلى شهر في 3حالات وفي حالة واحدة إلى 4 سنوات، وفي 3 حالات إلى 3 أيام، وفي حالة 50 يوماً.
- تعطيل سلامة إجراءات المحاكمة العادلة، في قضية الصحفي يونس عبدالسلام، حيث رُفض طلب محامي الدفاع، تحديد موعد لمحاكمة يونس للظروف الصحية التي يعاني منها، **ورغم أن رئيس النيابة العامة في صنعاء رفع الطلب إلى المدعي العام؛ إلا أن المدعي العام رفض تحديد تاريخ لإجراء المحاكمة.**
- عدم احترام الالتزامات التي فرضها القانون على النائب العام ورؤساء النيابات من خلال عدم الاستجابة للشكاوي التي قدمها الضحايا أو محاميهم للطعن بالاعتقال التعسفي وطلب التحقيق بسوء المعاملة والتعذيب وتثبيت ادعاءاتهم؛ حيث رفضت النيابة المتخصصة في صنعاء استجابة لطلبات الطعن بقانونية اعتقال 17 صحفياً وتجاهلت طلبات بالإفراج عن المعتقلين المحتجزين تعسفياً، كما أصدرت النيابة الجزائية المتخصصة قرارات اتهام كيدية

بحق 16 صحفياً، مستندة في ذلك على الاعترافات التي تضمنتها محاضر جمع الاستدلالات التي أُخذت تحت التعذيب وفي فترة الإختفاء القسري، بالرغم من إنكار الضحايا من الصحفيين أمام النيابة لتلك التهم مؤكدين أن الاعترافات أخذت منهم تحت التعذيب، إلا أن النيابة الجزائية المتخصصة تجاهلت هذه الإيضاحات وأصرت على سلامة الإجراءات وقدمتهم للمحاكمة. وفي عدن وطبقاً لإفادة محامي الدفاع رفضت النيابة الجزائية المتخصصة طلب قدمه في قضية الصحفي أحمد ماهر بإعادة التحقيق معه، وتمسكت بسلامة الإجراءات وحاولت تقديم ماهر ضمن 18 فرد بتهمة المشاركة في تنفيذ عمليات إرهابية، وزعمت النيابة أن ماهر «اعترف» بينما هو في حقيقة الأمر عُذب خلال التحقيق وأجبر على الإدلاء «باعترافات»، فتقدم المحامي بطعن آخر أمام النيابة العامة والتي بدورها قبلت الطعن وأمرت النيابة الجزائية المتخصصة بإعادة التحقيق مع ماهر، إلا النيابة الجزائية رفضت إثبات ادعاءاته في تعرضه للتعذيب، وقدمت ماهر للمحاكمة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بتهمة أخرى هي «تفكيك التماسك الاجتماعي وتكدير السلم العام من خلال منشورته الصحفية على مواقع التواصل الاجتماعي» وبحسب المحامي فإن ذلك مخالفة قانونية حيث أن محكمة الصحافة هي المحكمة المختصة بقضايا النشر.[2]

- حرمان الضحايا من الانتصاف، ففي قضية قتل الصحفي الاستقصائي محمد عبده العبسي، وبحسب محامي الدفاع، فقد تعاملت السلطات في صنعاء مع القضية بنوع من اللامبالاة حيث استمرت مرحلة جمع الاستدلالات 3سنوات قبل أن يتم رفع ملف القضية إلى نيابة غرب صنعاء التي رفضت السير بإجراءات التحقيق في القضية، واستدعاء المتهمين للمثول أمامها بالرغم من تقديم طلبات لاستيفاء بعض النواقص لعضو النيابة عبدالسلام الظاهري، الذي ترك ملف القضية في منزله **بسبب** ورود أسماء أشخاص مقربين من جماعة الحوثي «أنصار الله» على أنهم متورطين بالجريمة، ولم يتم الوصول إليهم بسبب نفوذهم، وفي نوفمبر2022 علم المحامي بشكل غير رسمي بقيام النيابة بإصدار قرار بحفظ القضية لعدم كفاية الأدلة، ورفضت النيابة منحه نسخة من القرار، وعلم من مختصين في النيابة أن ملف القضية قد اختفى في النيابة.[3]ومازالت أسرة العبسي تطالب بالكشف عن المتورطين وتقديمهم للمحاكمة.
- عدم قيام النيابات بالتحقيق في قضايا القتل الذي تعرض لها 25 صحفياً بينهم صحفية وناشطة حقوقية في الثلاث المحافظات المستهدفة، بالرغم أن هذه القضايا تعتبر من الجرائم الجسيمة والتي يفرض القانون اليمني على النيابة بالتحقيق فيها من تلقاء نفسه لأنها تتعلق بالنظام العام، إلا في قضية واحده في صنعاء، وقضية واحدة في عدن، وأخرى في تعز.

2 مقابلة مع محامي الدفاع في ديسمبر2022

3 مقابلة مع محامي الدفاع في ديسمبر2022

المحاكم

حلت المحاكم الجزائية المتخصصة، التي أُنشئت بقرار جمهوري رقم (391) لسنة 1999، محل المحاكم العادية في النظر في قضايا الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات على يد أطراف الصراع في اليمن في المحافظات التي يستهدفها التقرير «صنعاء، عدن، تعز»، **بالرغم من أن جميع التهم المزعومة ضد الصحفيين لا تندرج ضمن اختصاصات المحاكم الجزائية المتخصصة التي من اختصاصها وفق القرار رقم (131) لسنة 2009 «النظر في الجرائم التي تمس أمن الدولة وجرائم الخطف والقرصنة والاتجار بالمخدرات» إلا أن هذه المحاكم تم استخدامها كأداة لملاحقة الأفراد الذين تعتبرهم أطراف الصراع منتقدين أو معارضين.**

وتتبع المحاكم الجزائية، الاجراءات والقواعد المتعلقة بالمحاكمة المستعجلة؛ لكن **عدداً من المحامين يرون أن هذه المحاكم لا تحترم المعايير الدولية المحددة لتكون المحاكمة عادلة، ويلاحظون عدة اختلالات، من خلال الأحكام السريعة المختزلة التي لا تمكن المحامين من الدفاع عن موكليهم بفعالية، ولهذا لا يتم أحيانا احترام الحق في الدفاع.**

ويشتكي المحامون أيضًا من عدم تمكنهم من الاطلاع على ملفات موكليهم أو زيارتهم أثناء احتجازهم المؤقت ولا يتم احترام حق المتهمين في المساعدة القضائية، كما هو مكفول بموجب المادة (10) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة (14) (3) (ب) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. علاوة على ذلك، تلتزم اليمن بالمبادئ الأساسية بشأن دور المحامين، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1990، والتي تنص على وجه التحديد على: "يتمتع المحامون بحرية التواصل مع موكليهم واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لإعداد دفاعهم. "

كما تتطلب المبادئ أن يكون المحامون قادرين على الوصول إلى موكليهم "دون تأخير" وأن يكون هذا الوصول "غير مقيد".

من خلال دراسة 17 قضية من قضايا الصحفيين الذين مثلوا أمام المحاكم، ومن خلال إفادة المحامين، اتضح أن المحاكم انتهكت حق المتهمين في محاكمة عادلة من خلال الإجراءات التالية:

- في جميع الحالات، لم تنظر المحاكم التي خضع فيها الصحفيين للمحاكمة بالمخالفات الدستورية والقانونية مثل الاعترافات التي تم انتزاعها تحت التعذيب، ومعظم المتهمين من الصحفيين الذين ينكرون التهم الموجهة إليهم يُدانون على أساس اعترافاتهم تحت الإكراه وغير المدعمة بالأدلة، باعتبارها الدليل الوحيد أو الرئيسي، مع العلم بأن هذه الاعترافات يتم الحصول عليها أثناء احتجاز المتهمين بمعزل عن العالم الخارجي وأنهم كثيراً ما يتراجعون عنها في المحكمة، لكن بدا أن المدعين العامين والمحكمة متواطئون في هذه الانتهاكات، إذ **تقاعست النيابة العامة والمحكمة مرارًا عن مراعاة الالتزامات في القانونين الدولي**

والوطني التي تقضي بأن على المحاكم ضمان إجراء تحقيقات نزيهة في أي مزاعم بشأن الاعتقال التعسفي والاخفاء القسري، والتعذيب أو سوء المعاملة، وأنه لا يمكن قبول الاعتراف كدليل في الدعوى إلا بعد أن يجد تحقيق جدّي أن مزاعم التعذيب باطلة.

- عقد جلسات محاكمة صورية لم يتم فيها الترافع ولم يُسمح فيها للمتهمين الاستعانة بمحامين، وفي 16 حالة اعتقال للصحفيين، مُنع محامو الدفاع من الحضور في معظم الجلسات، ورفضت المحكمة تمكين المحامين من الاطلاع على ملفات القضايا ولم تتح لهم سوى دقائق معدودة لإعداد المرافعات وفي بعض القضايا 24 ساعة، مما يعني أنهم لم يتمكنوا من الطعن في قانونية الاعتقال ولا إعداد الدفاع بصورة كافية قبل المحاكمة وخلالها. **وفي قضية الصحفي عبدالرقيب الجبيحي وهو من المعتقلين السابقين ـ اعتقل من منزله في صنعاء بصورة تعسفية في 7 سبتمبر/أيلول 2016. عقدت المحكمة جلستين استمرت الجلسة الأولى 12 دقيقة فقط تم فيها تسجيل بيانات المتهم ثم رُفعت الجلسة، وفي الجلسة الثانية طلب رئيس النيابة الجزائية المتخصصة من المحكمة الحكم على المتهم بالإعدام وأصدر القاضي الذي يحضر الجلسات وهو يحمل سلاح كلاشنكوف عليه شعار جماعة أنصارالله « الحوثيين»، الحكم على الصحفي الجبيحي بالإعدام «وبعد الضغوط الدولية أصدر زعيم جماعة الحوثي عبدالملك الحوثي أمرًا بالإفراج عني».**[4]
- إصدار أحكام كيدية تتسم بالطابع السياسي، الأمر الذي يقلص من حق المتهمين في اعتبارهم أبرياء إلى أن تثبت إدانتهم. **في 6 قضايا أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء أحكامًا بإعدام 6 صحفيين بينهم ناشطة مدنية** «عبدالرقيب الجبيحي، عبدالخالق عمران، أكرم الوليدي، الحارث حميد، توفيق المنصوري، أسماء العميسي» وتم التراجع عن تنفيذ حكم الإعدام في الست القضايا، في حالة الصحفي الجبيحي تم إطلاق سراحه بأمر من زعيم جماعة أنصارالله « الحوثيين»، فيما الـ 4 الصحفيين الآخرين قررت محكمة الاستئناف الإفراج عنهم إلا أن جهاز المخابرات والأمن تجاهل هذا القرار، ولا يزال الصحفيون الأربعة محتجزون حتى تحرير هذا التقرير في يناير/كانون الثاني 2023، فيما تراجعت المحكمة عن حكم الإعدام بحق الناشطة المدنية أسماء العميسي بعد الاستئناف واستبدال ذلك بالحكم بسجنها لمدة 10 سنوات، وفي 6 قضايا أصدرت المحكمة حكماً بالسجن بحق المتهمين لفترات تتراوح بين 3 إلى 8 سنوات، إلا أنه في النهاية تم إطلاق سراح المتهمين من الصحفيين في صفقة تبادل الأسرى بين جماعة أنصارالله « الحوثيين» والحكومة الشرعية المعترف بها دولياً برعاية الأمم المتحدة في أكتوبر/تشرين الثاني 2020.
- عقد محاكمات سرية وغير معلنه في مقر الأمن السياسي في صنعاء بحق 2 من الصحفيين

4 مقابلة الصحفي يحيى الجبيحي في برنامج «بلا رحمة» على قناة اليمن اليوم 2022/06/15 https://www.youtube.com/watch?v=LdS0gAmRaow&feature=share&si=ELPmzJkDCLju 2KnD5oyZMQ

«محمد الصلاحي الذي تم اعتقاله يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول 2018، ومحمد الجنيد الذي اعتقل يوم 13نوفمبر/تشرين الثاني2018 في مدينة الحديدة غربي اليمن» ولم يُسمح لمحامي الدفاع بحضور الجلسات، وبعد محاكمة معيبة استندت في أحكامها على اعترافات أُخذت تحت التعذيب وبالإكراه، وتجاهلت المحكمة أدلة واضحة تؤكد تعرض الصلاحي والجنيد للتعذيب، أصدرت حكماً يقضي بسجن الصحفيَيَن لمدة 3 سنوات و8 أشهر، ورغم أنهما قد قضيا بالسجن فترة أطول من هذه الفترة إلا أن جماعة الحوثي رفضت اطلاق سراحهما[5]؛ ما يؤكد أن الحوثيين يستخدمون قضايا الصحفيين استخداماً سياسيًا.

- عدم إخطار الصحفيين «المتهمين» بالمحاكمة مسبقاً إلا في حدود ضيقة، وعادة ما يكون ذلك قبل موعد المحاكمة بيوم واحد. وفي بعض الأحيان، لا يُتاح لمحامي الدفاع غير دقائق معدودة لإعداد مرافعته؛ وفي بعض القضايا 24 ساعة، وتعرقل المحاكم محاولة تقديم الطعن بالأدلة من قبل محامي الدفاع وترفض في جميع الأحوال، أي طلب للتأجيل بقصد إعداد الدفاع.
- في محافظة تعز، حكمت محكمة صبر الموادم في 17مايو/أيار 2022، بالسجن سنة مع وقف التنفيذ ودفع غرامة مالية 217 ألف ريال يمني «تعادل 210 دولار» ضد الصحفي جميل الصامت بناءً على شكوى مقدمة من قيادة محور تعز العسكري، بتهمة إهانة نائب رئيس الجمهورية السابق الفريق/ علي محسن الأحمر، وإهانة قائد محور تعز وقيادات عسكرية رفيعة وإسناد وقائع جارحة لهم في منشورات على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، **وخلال مراحل المرافعة انتهكت المحكمة حقه بالدفاع من خلال رفضها لـ 23 طلبًا بالدفع بعدم اختصاصها في قضايا الصحافة والنشر، وتجاهلت كل الطلبات القانونية وأصدرت الحكم ضده.**
- في محافظة عدن، بدأ الصحفي أحمد ماهر في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٣، الإضراب عن الطعام لحين تنفيذ المحكمة مطلبين رئيسين: الأول: التحقيق بكافة الانتهاكات التي تعرض لها منذ القبض عليه في السادس من أغسطس/آب٢٠٢٢، والثاني: حقه في الحصول على محاكمة عادلة ونقله من محبسه لحضور جلسات محاكمته التي تأجلت ثمان مرات حتى يناير/كانون الثاني، بسبب رفض إدارة سجن بئر أحمد في مدينة عدن نقله إلى المحكمة.

عيوب جوهرية

إن الحق في المحاكمة العادلة مكفول بالمادة رقم (10) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو ما أكد عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إذ تنص المادة (9) الفقرة (3) من العهد على «حق الموقوف أو المعتقل بتهمة جنائية في تقديمه للمحاكمة خلال فترة زمنية معقولة أو الإفراج

5 مقابلة مع محامي الدفاع في سبتمبر2022

عنه على ذمة المحاكمة». كما يؤكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة (14) الفقرة (2)، أن «من حق كل متهم بارتكاب جريمة أن يعتبر بريئا إلى أن يثبت عليه الجرم قانوناً». وطبقًا للفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي، فإن المحاكمة التي لا تستوفي كلياً أو جزئياً المعايير الدولية للمحاكمة العادلة قد تؤدي إلى اعتبار الحرمان من الحرية «تعسفياً»، ولجميع الأشخاص الذين يحرمون من حريتهم «الحق في الاتصال بمحام منذ بدء اعتقالهم وطوال فترة الاعتقال، بما في ذلك خلال فترة التحقيق؛ ويجب تقديمهم سريعا للمثول أمام قاض للطعن في قانونية الاعتقال».

وفي جميع الحالات التي يدرسها هذا التقرير، انتهكت أطراف الصراع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وخصوصًا الضمانات الدنيا التي تنص عليها المادة (14) الفقرة (3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فلم يتم إخطار المعتقلين على الفور بسبب القبض عليهم، أو بحقوقهم مثل الحق في المشورة القانونية، ولا بالتهم الموجهة إليهم مما حرمهم من القدرة على الطعن في قانونية الاعتقال. وفي جميع الحالات تم حبس المعتقلين لعدة سنوات قبل المحاكمة دون إمكانية الاتصال بمحام، وحتى بعد إخطار المعتقلين بالتهم الموجهة إليهم فقد ظلوا محرومين من الحصول على المشورة القانونية الكافية.

وتنص المادة (14) الفقرة (3)، من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية **«ألا يكره المرء على الشهادة ضد نفسه أو على الاعتراف بذنب»**. وفي التعليق العام رقم (32) بخصوص الحق في المحاكمة العادلة، توضح لجنة حقوق الإنسان أن **«عدم تعرض المتهم لأي ضغوط نفسية غير مبررة أو ضغوط جسدية مباشرة أو غير مباشرة من قبل سلطات التحقيق بغية انتزاع اعتراف بالذنب يعد شرطًا للممارسة السليمة للحق في المحاكمة العادلة المنصوص عليه في المادة** (14) الفقرة (3)، **من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية».**[6]

وتضيف لجنة حقوق الإنسان أن الاعترافات المنتزعة بالإكراه، بما يمثل انتهاكا للمادة 7 من العهد، يجب استبعادها من الأدلة.[7]

كما ينص القانون الدولي الإنساني على أنه «لا يجوز إدانة أي شخص أو الحكم عليه إلا بناء على محاكمة عادلة تستوفي كافة الضمانات القضائية»[8] ومن ثم فإن حرمان شخص ما من الحق في المحاكمة العادلة في أوضاع الصراع المسلح يصل إلى حد جريمة الحرب.[9]

---

6 التعليق العام رقم 32 بشأن المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، حول الحق في المحاكمة العادلة، CCPR/C/GC/32، فقرة 41.

7 التعليق العام رقم 32 بشأن المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، حول الحق في المحاكمة العادلة، CCPR/C/GC/32، فقرة 41.

8 اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة عن القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدة 100.

9 اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة عن القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدة 156

أخيراً:

توضح إجراءات محاكمة الصحفيين في صنعاء الواقعة تحت سيطرة جماعة أنصار الله «الحوثيين» أو تلك المحاكمات التي تجري في «عدن، وتعز» الواقعتين تحت سيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، توضح تلك الاجراءات وجود عيوب جوهرية في النظام القضائي اليمني، تقوض الركائز الأساسية لأي دولة تمارس مهامها بصورة فعالة وتحترم حقوق الإنسان، بما في ذلك سيادة القانون والفصل بين السلطات واستقلال القضاء والمساءلة القانونية للمتورطين الذين ينتهكون القانون.

وما لم تتوقف الانتهاكات، وتحظَ سلطة القضاء بالاستقلالية والاحترام، فسوف يفقد اليمنيون الثقة في قدرة النظام القضائي على حمايتهم من الممارسة التعسفية، من جانب أطراف الصراع والأجهزة التابعة لها، علاوة على أن إضعاف قدرة القضاء، يؤدي إلى عدم مساءلة المتورطين بارتكاب انتهاكات خطيرة ضد الصحفيين، من بينها التعذيب والقتل غير المشروع والاعتقال التعسفي الطويل الأمد، والاخفاء القسري.

أيضاً أن فشل المحاكم في التحقيق في هذه الانتهاكات، يساهم في خلق مناخ من الإفلات من العقاب، ويديم انتهاكات حقوق الإنسان، ويقوض الدور المهم للصحافة في مساءلة الحكومات والجهات الفاعلة القوية الأخرى على أفعالهم. وبدون المساءلة عن هذه الجرائم، قد يتم منع الصحفيين عن تغطية قضايا مهمة، وقد يُحرم الجمهور من المعلومات الحيوية، مما يؤدي إلى مزيد من تآكل الشفافية والمساءلة، وفي النهاية الديمقراطية.

التوصيات

إلى أطراف الصراع:

- الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الصحفيين المحتجزين تعسفيا وتعويضهم بشكل عادل عن الضرر الجسدي والنفسي والمعنوي والمادي الذي لحق بهم.
- إغلاق أماكن الاحتجاز غير الرسمية، ونقل جميع المعتقلين إلى أماكن احتجاز رسمية، وإعادة تأهيل تلك المعتقلات وفق المعايير المنصوص عليها في التشريعات الوطنية والدولية، وتفعيل مراقبتها، والسماح للمنظمات والهيئات الدولية بزيارتها للتحقق من ظروف الاحتجاز.
- الالتزام بعدم تسييس قضايا الانتهاكات بحق الصحفيين واحترام حقهم في الحياة بكرامة دون المساس بحريتهم.
- على جماعة أنصارالله (الحوثيين) إلغاء كافة الأحكام الصادرة بحق الصحفيين والناشطين الذين تضمنت إدانتهم استخدام الاعترافات المنتزعة بالإكراه و/ أو الانتهاكات الجسيمة للإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة. كما ينبغي إطلاق سراحهم فوراً.
- على جماعة أنصارالله الاستجابة للمطالبات في الكشف عن الحقائق في قضية مقتل الصحفي محمد عبده العبسي، والإفصاح عن هوية الجناة وتقديمهم للعدالة، وعدم التدخل في سير عملية التقاضي.
- على جماعة أنصارالله الكشف عن مصير الصحفي وحيد الصوفي المخفي قسراً في صنعاء منذ سبع سنوات في صنعاء.
- على الحكومة اليمنية الكشف عن ملابسات قتل (اغتيال) الصحفيين من قبل جهات مجهولة الهوية وعددهم 2 صحفيين في تعز و6 صحفيين في عدن.
- على الحكومة اليمنية المصادقة الفورية على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري.
- على جميع أطراف الصراع احترام استقلالية القضاء وعدم التدخل في شؤونه لضمان تحقيق العدالة وضمان سلامة إجراءات التقاضي.
- على جميع أطراف الصراع ضمان المساءلة وتحقيق العدالة للناجين والمفرج عنهم وأسر الضحايا المتوفين وأقاربهم وتقديم الجناة لمحاكمة عادلة.
- على جميع أطراف الصراع إجراء تحقيقات فاعلة وفورية وشاملة ونزيهة ومستقلة وشفافة وحقيقية في جميع حالات القتل والتعذيب والإختفاء القسري والاعتقال التعسفي ضد

الصحفيين أو النشطاء بغض النظر إذا كان الضحية قد قدم شكوى أم لا، وإحالة المتورطين بهذه الانتهاكات للمحاكمة العادلة.

- على جميع أطراف الصراع ضمان أن تشمل التحقيقات الجنائية والملاحقات القضائية (في قضايا القتل) السلسلة الكاملة للمسؤولية عن الجريمة، بما ذلك الذين قد يكونوا خططوا لعملية القتل (الاغتيالات) أو أمروا بتنفيذها، بدلاً عن أن يقتصر ذلك على الذين ارتكبوا الفعل النهائي للقتل.
- يجب التحقيق مع المسؤولين وأعضاء الأجهزة الأمنية والجماعات شبه العسكرية المتورطة في الانتهاكات ضد الصحفيين وفقًا للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، ومقاضاتهم بشكل سريع وشامل وحيادي.
- على أطراف الصراع الالتزام بتنفيذ بما جاء بالاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاخفاء القسري، وتنفيذ توصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالة الاختفاء القسري (2015-2020) مع فتح تحقيقات شاملة لوضع حد من الإفلات من العقاب.
- على جميع أطراف الصراع قبول الطلبات المقدمة من لجنة الأمم المتحدة والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري للزيارة واجرء تحقيقات.
- على جميع أطراف الصراع احترام الالتزامات الدولية بمواثيق حقوق الإنسان ومؤامتها مع التشريعات الوطنية.
- على جميع أطراف الصراع تفعيل الأجهزة الضبطية وعدم السماح لأي جهة أو جماعة القيام بالضبط والاحتجاز والتحقيق غير الأجهزة المخولة قانوناً.

إلى الأمم المتحدة:

- على الأمم المتحدة اجراء تحقيق دولي مستقل في قضايا الانتهاكات ضد الصحفيين في اليمن.
- حث أطراف الصراع بالكف عن ملاحقة الصحفيين واحترام حرية الرأي والتعبير.
- مطالبة أطراف الصراع في اليمن (الحكومة اليمنية، جماعة أنصارالله) بالاحتفاظ بالسجلات التي تحتوي على البيانات والمعلومات لكل معتقل وفقاً لما نص عليه القانون، ويجب أن تكون هذه السجلات متاحة لأهالي المعتقلين وممثليهم القانونيين وغيرهم من المهتمين.
- إلزام اليمن على المصادقة الفورية على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري.
- حث أطراف الصراع على القيام فوراً بضمان حماية جميع الصحفيين المعتقلين من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة وضمان تواصلهم مع أهاليهم ومحاميهم.
- على الأمم المتحدة حث أطراف الصراع إلى احترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتوقف عن استهداف الصحفيين.

إلى الاتحاد الأوربي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية:

- حث أطراف الصراع من خلال القنوات العلنية على احترام حرية الرأي والتعبير وقف ملاحقة الصحفيين، والتحقق بجدية في الانتهاكات التي تعرضون لها بما في ذلك مزاعم التعذيب والاخفاء القسري وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

دعم إنشاء آلية تحقيق دولية في الانتهاكات ضد الصحفيين في اليمن مزودة بالموارد الكافية التي من شأنها: جمع الأدلة وتوحيدها وحفظها وتحليلها، إعداد ملفات القضايا؛ وتحديد الضحايا وتوثيق مدى الضرر الذي لحق بهم وأنواعه في ضوء مطالبات التعويض في كل قضية يتم التحقيق فيها.

المادة (19)

«لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافي».

الاعلان العالمي لحقوق الانسان

Free Media

Investigative Journalism